الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/50/14(Vol.I)
27 October 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

الدورة الخمسون

جنيف، ٦-١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الخمسين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ٦ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣

المجلد الأول

التقرير المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة

(A) GE.03-53222 311003 311003

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٤

أولاً- الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله ٥

ألف- استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً ٥

الاستنتاجات المتفق عليها ٤٧٦(د-٥٠) ٥

باء- التنمية الاقتصادية في أفريقيا: قضايا أداء أفريقيا التجاري..... ٧

الاستنتاجات المتفق عليها ٤٧٧(د-٥٠) ٧

جيم- أنشطة التعاون التقني: استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد ٩

المقرر ٤٧٨(د-٥٠) ٩

دال- الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس ١٥

١- استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد (البند ٦(أ) من جدول الأعمال) ١٥

٢- التقرير المتعلق بالمساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني (البند ٦ (ب) من جدول الأعمال)..... ١٥

٣- العملية التحضيرية للدورة الحادية عشرة للمؤتمر ١٦

٤- التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها السادسة والثلاثين (البند ٨ من جدول الأعمال) . ١٦

٥- تقرير اجتماع الشخصيات البارزة بشأن قضايا السلع الأساسية (البند ١١ من جدول الأعمال)..... ١٦

ثانياً- موجز المناقشة التي أجراها المجلس بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله ١٦

ألف- الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإنمائي: تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي والتغير الهيكلي (البند ٢ من جدول الأعمال) ١٦

المحتويات (تابع)

الصفحة

باء- استعراض التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد الدوحة والتي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية: حصيلة المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية (البند ٥ من جدول الأعمال) ٢٠

جيم- التقرير المتعلق بالمساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني (البند ٦(ب) من جدول الأعمال)..... ٢٨

دال- تقرير اجتماع الشخصيات البارزة بشأن قضايا السلع الأساسية (البند ١١ من جدول الأعمال)..... ٣٧

ثالثاً- المسائل الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل..... ٤٧

ألف- افتتاح الدورة..... ٤٧

باء- انتخاب أعضاء المكتب (البند ١ (أ) من جدول الأعمال) ٤٧

جيم- إقرار جدول أعمال الدورة وتنظيم عملها (البند ١ (ب) من جدول الأعمال)..... ٤٨

دال- اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض (البند ١(ج) من جدول الأعمال) ٤٨

هاء- جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والخمسين للمجلس (البند ١(د) من جدول الأعمال)..... ٤٩

واو- تعيين الأعضاء لعام ٢٠٠٤ في الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك ٤٩

زاي- إدراج منظمات وطنية غير حكومية في السجل تمشياً مع مقرر المجلس ٤٣(د-٧) ٤٩

حاء- استعراض الجدول الزمني للاجتماعات ٤٩

طاء- عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية لعام ٢٠٠٤... ٤٩

ياء- الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس (البند ١٠(و) من جدول الأعمال) ٥٠

كاف-اعتماد التقرير (البند ١٢ من جدول الأعمال) ٥٠

المرفقان

الأول- جدول أعمال الدورة الخمسين لمجلس التجارة والتنمية..... ٥١

الثاني- جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية..... ٥٣

مقدمة

`١` عُقدت الدورة الخمسون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ٦ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وخلال هذه الدورة، عقد المجلس تسع جلسات عامة هي الجلسات ٩٤٤ إلى ٩٥٢.

`٢` وهذا التقرير المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أُعدَّ بإشراف رئيس المجلس، وفقاً للمبادئ التوجيهية التي اعتمدها المجلس في مرفق مقرره ٣٠٢(د-٢٩) المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤. ويسجل التقرير على النحو المناسب الإجراءات التي اتخذها المجلس بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله (الفرع أولاً)، وموجز المناقشات التي دارت بشأن بنود معينة (الفرع ثانياً)، والمسائل الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية والإدارية (الفرع ثالثاً).

`٣` وسترد في المجلد الثاني من تقرير المجلس عن دورته الخمسين - الذي سيصدر في وقت لاحق في الوثيقة TD/B/50/14(Vol.II) - البيانات التي أُدلي بها أثناء الدورة بشأن شتى بنود جدول الأعمال.

أولاً- الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله

ألف- استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً

الاستنتاجات المتفق عليها ٤٧٦(د-٥٠)

استعرض مجلس التجارة والتنمية الأنشطة المضطلع بها على نطاق الأونكتاد لتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً، وفي هذا السياق،

١- *يحيط علماً* بتقريري المعلومات الأساسية اللذين قدمتهما أمانة الأونكتاد والواردين في الوثيقتين TD/B/50/3 وTD/B/50/5 وبالتقرير المرحلي عن تنفيذ الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً كما ورد في الوثيقة CRP/B/50/CRP.1؛

٢- *يحث* الأمانة على أن تعمل مع الجهات المانحة من أجل عكس مسار الهبوط في نصيب أقل البلدان نمواً من موارد الأونكتاد الخاصة بالتعاون التقني وأن تكثف أنشطتها لدعم أقل البلدان نمواً في إطار ولاياتها، وأن تستمر في إطلاع المجلس في دوراته العادية على الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح هذه البلدان، بما في ذلك الأنشطة المتصلة بالإطار المتكامل؛ *ويؤكد* ضرورة استمرار الأونكتاد في الإسهام في الاستعراضات التي يصدر بها تكليف من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة والتي تتناول تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً؛

٣- *يقر*، *آخذاً في اعتباره* التحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً، بالجهود التي تبذلها حكوماتها لتعزيز الاستقرار السياسي وتهيئة الظروف المؤاتية للاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي بما يسمح بالاستفادة من فرص الوصول إلى الأسواق، *ويحثها* على مواصلة هذه الجهود؛

٤- *يقر* بما يمكن أن يقدمه الوصول التفضيلي إلى الأسواق من إسهام في النمو الاقتصادي المتواصل لأقل البلدان نمواً وفي تنميتها، بما في ذلك إسهامه في الحد من الفقر بتهيئة فرص العمل وتحقيق الدخل في هذه البلدان؛

٥- *يعرب عن تقديره* للجهود التي يبذلها الشركاء الإنمائيون لأقل البلدان نمواً، ولا سيما الشركاء الذين قاموا بمبادرات أخرى لتحسين شروط وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق، *ويحث* سائر الشركاء الذين يمكنهم اتخاذ تدابير مماثلة وتحقيق التزامات خاصة بالوصول إلى الأسواق لصالح أقل البلدان نمواً على أن يفعلوا ذلك؛

٦- *واعترافاً منه* بالمبادرات التي تحققت حتى الآن، يدعو البلدان النامية، في سياق التعاون بين بلدان الجنوب وفي إطار النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، إلى بذل مزيد من الجهود لتحسين فرص وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق؛

٧- *يدعو* الشركاء الإنمائيين إلى إعطاء أولوية بارزة لتحسين قدرات العرض في أقل البلدان نمواً والتصدي للمعوقات المستمرة التي تعترض سبيلها إلى الأسواق بما يسمح لها بالاستفادة الكاملة من الفرص المتاحة للوصول إلى الأسواق ومن سائر تدابير الدعم الدولي الممنوحة لها؛

٨- *يشجع* أمانة الأونكتاد على أن تكثف أنشطتها الرامية إلى تعزيز ملكية البلدان لعملية الإطار المتكامل، بطرق منها إعداد الأنشطة التمهيدية للدراسات التشخيصية للتكامل التجاري، ومتابعة مصفوفات الإجراءات المتعلقة بهذه الدراسات، *ويدعو* الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف إلى الاستمرار في تقديم الدعم والمساهمات المالية، بما في ذلك المساهمات عن طريق الصندوق الاستئماني للإطار المتكامل؛

٩- *يلاحظ بقلق* الهبوط المستمر في أسعار عدد كبير من السلع الأساسية، مما يؤدي إلى خسارة كبيرة في حصائل صادرات غالبية أقل البلدان نمواً *ويطلب* إلى أمانة الأونكتاد أن تبحث، بالتعاون مع الوكالات المختصة الأخرى، وسائل تعزيز الأنشطة في ميادين تنويع السلع الأساسية، والمساعدة التقنية، وبناء القدرات، بما يسمح بزيادة القيمة المضافة في قطاع السلع الأساسية لأقل البلدان نمواً؛

١٠- *يشجع* أمانة الأونكتاد على القيام بمزيد من الدراسات عن كيفية تعزيز الفوائد التي تجنيها أقل البلدان نمواً من الوصول التفضيلي إلى الأسواق ومن سائر تدابير الدعم الدولي؛ وفي هذا السياق، *يطلب* إلى الأمانة أن تجري دراسات تحليلية لنتائج التراجع المحتمل للأفضليات بسبب الاستمرار في تحرير التجارة بالنسبة لأقل البلدان نمواً، وأن توصي، بحسب الاقتضاء، باتخاذ التدابير لمساعدة أقل البلدان نمواً في تخفيف النتائج السلبية؛

١١- *يطلب كذلك* إلى الأمانة، في مرحلة ما قبل الأونكتاد الحادي عشر، أن تحدد، بالتعاون مع الوكالات المختصة الأخرى، المشاريع والبلدان الرائدة في معالجة القضايا المتصلة بقدرات العرض والتنويع بغية السماح لأقل البلدان نمواً بالاستفادة بمزيد من الفعالية من مبادرات الوصول التفضيلي إلى الأسواق، ضمن أمور أخرى؛

١٢- *يدعو* أمانة الأونكتاد إلى أن تستمر، بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية والوكالات المختصة الأخرى، في مساعدة أقل البلدان نمواً في مشاركتها في برنامج عمل ما بعد الدوحة بطرق منها المفاوضات التجارية وبرامج الدبلوماسية التجارية بالإضافة إلى الأنشطة المتصلة بالانضمام، مع توجيه اهتمام خاص إلى مشاكلها واحتياجاتها كبلدان مصدرة للسلع الأساسية؛

١٣- *يعرب عن تقديره* للجهات المانحة الثنائية لدعمها ومساهماتها المالية المستمرة في صندوق الأونكتاد الاستئماني لأقل البلدان نمواً ويدعوها إلى أن تجدد بانتظام موارد الصندوق الاستئماني باعتباره المصدر الرئيسي لتنفيذ برامج التعاون التقني والإنفاق عليها في أقل البلدان نمواً؛

١٤- *يطلب* إلى أمانة الأونكتاد تعبئة موارد كافية من خارج الميزانية لمشاركة أقل البلدان نمواً في العملية التحضيرية للأونكتاد الحادي عشر وفي المؤتمر نفسه، ويدعو الجهات المانحة إلى تخصيص مساهمات لهذا الغرض؛

١٥- *يرحب* بالتعاون الجاري بين الأونكتاد ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة على نحو ما يؤكده النجاح في عقد المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية، المتعلق بالتعاون في مجال النقل العابر، في ألماتي بكازاخستان، في آب/أغسطس ٢٠٠٣؛ ويؤكد ضرورة الاستمرار في تعزيز هذا التعاون، بما في ذلك التعاون مع البرامج والوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية بما يكفل لأقل البلدان نمواً الاستفادة الكاملة والفعالة من هذا التعاون.

الجلسة العامة ٩٥٢
١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣

باء- التنمية الاقتصادية في أفريقيا: قضايا أداء أفريقيا التجاري

الاستنتاجات المتفق عليها ٤٧٧(د-٥٠)

١- استعرض المجلس التقرير الذي أعدته أمانة الأونكتاد وعنوانه "التنمية الاقتصادية في أفريقيا: قضايا في أداء أفريقيا التجاري" (TD/B/50/6). وفي هذا الاستعراض:

٢- *لاحظ* المجلس أن التجارة باتت تشكل نصيباً متزايداً من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا. غير أن مما يدعو إلى القلق أن نصيب أفريقيا في التجارة الدولية قد هبط هبوطاً ملحوظاً في السنوات العشرين الماضية، نسبته ٢ في المائة من التجارة العالمية. كما تناقص نصيبها في الصادرات من السلع الأساسية التي كان لها فيها عادة ميزة نسبية؛

٣- *وأقر* بأنه، كيما تستفيد البلدان الأفريقية استفادة تامة من التجارة - التي تشكل في كثير من الحالات المصدر الخارجي الأكثر أهمية، مأخوذاً بمفرده، من مصادر التمويل الإنمائي - يلزم إرساء مؤسسات وسياسات مناسبة وتعزيزها؛ وبأن زيادة فرص الوصول إلى الأسواق، وصياغة برامج هادفة ومستدامة التمويل للمساعدة التقنية وبناء القدرات، هما أمران يؤديان أيضاً دورين هامين في هذا السياق؛

٤- *وشجع* البلدان الأفريقية على مواصلة جهودها في سبيل تعزيز السلم والاستقرار وترسيخ إطارها الاقتصادي والقانوني، وهما عاملان جوهريان من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها وزيادة مشاركتها في التجارة الدولية؛

٥- *ورأى* أن اعتماد كثير من البلدان الأفريقية على السلع الأساسية وعدم قدرتها على تنويع قاعدتها الإنتاجية والتصديرية، فضلاً عن الهبوط المطَّرد في معظم السلع الأساسية التي تصدِّرها أفريقيا، كانت من بين أسباب ضعف هذا الأداء. وهكذا، تكبدت أفريقيا خسائر هامة في معدلات التبادل التجاري، كان لها أثر مباشر في الادخار والاستثمار الوطنيين وفي ديونها الخارجية. ولاحظ أن المنتجين الأفريقيين ما زالوا في أسفل السلسلة القيمية لصادراتهم، في حين أن التجار والمصَنِّعين وتجار التجزئة هم عادة من يستأثرون بالجزء الرئيسي من القيمة؛

٦- *وأشار* إلى أن الهبوط في أسعار السلع الأساسية يعزى إلى إفراط هيكلي في العرض، إما بسبب زيادة الإنتاج كفاءةً ودخول جهات جديدة إلى السوق، أو بسبب الإعانات الزراعية. وفي هذا الشأن، فإن تخفيض الإعانات الزراعية، وتخفيض التعريفات الجمركية العالية وإزالتها، وإزالة تصاعد التعريفات، فضلاً عن التصدي للحواجز غير التعريفية واتخاذ تدابير لحماية التجارة، هي أمور تشكل جزءاً من مفاوضات ما بعد مؤتمر الدوحة المستمرة، كما تشكل عنصراً أساسياً من أجل زيادة الصادرات الأفريقية؛

٧- *ورحب* بزيادة فرص الوصول إلى الأسواق، هذه الزيادة التي تتيحها مبادرات كمبادرة "كل شيء ما عدا السلاح"، وقانون النمو والفرص المتاحة في أفريقيا، وغيرها من مخططات إتاحة الوصول إلى الأسواق بشروط تفضيلية؛ *ونوه* بالزيادة في الصادرات إلى تلك الأسواق. غير أنه يمكن زيادة المنافع المتأتية من تلك المخططات عن طريق التصدي لمسائل مثل قواعد المنشأ، وتدابير الصحة والصحة النباتية، والحواجز التقنية أمام التجارة، والطاقة الإنتاجية؛

٨- *واتفق* على أن قدرة المنتجين الأفارقة على الاحتفاظ بنصيبهم في الأسواق وزيادته وعلى التدرُّج إلى الأعلى في السلسلة القيمية ينبغي زيادتها من خلال تدابير كتقديم خدمات الإرشاد وتوفير المدخلات الزراعية والنقل والمعلومات السوقية، ومراقبة الجودة، وتقديم المساعدة للمزارعين. وفي هذا الشأن، شجع المجلس على تخطيط وتقديم المساعدة التقنية المناسبة تحقيقاً للأهداف المذكورة أعلاه؛

٩- *وأقر* بما لتجارة السلع الأساسية من أهمية حاسمة من أجل التنمية الاقتصادية لأفريقيا. وفي هذا الشأن، دعا المجلس إلى دعم الجهود والمبادرات والأنشطة الرامية إلى تنمية القدرة الإنتاجية للبلدان الأفريقية ورفع مستواها، وزيادة حصائل صادرات هذه البلدان، والتكيف مع التَقَلُّب في أسعار السلع الأساسية؛

١٠- *وأقر* بأن ثمة إمكانات هامة للإبداع والترويج الأفضل للسلع الأساسية ذات الأهمية التفضيلية لأفريقيا، بما في ذلك الصادرات غير التقليدية، ودعا إلى دعم الخبرات وتبادلها في هذا المجال؛

١١- *وأشار* إلى أنه يمكن النظر في اتخاذ تدابير رامية إلى مواجهة ما يطرحه تقلب أسعار السلع الأساسية من تحديات؛

١٢- *ورحب* بما تبذله البلدان الأفريقية من جهود في سبيل تدعيم المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية عملاً ببرنامج التكامل المحدد في معاهدة أبوجا التي أنشئت بموجبها الجماعة الاقتصادية الأفريقية، *وأقر* بالمنفعة الكبيرة التي يمكن جنيها من التجارة الأقاليمية وإنشاء مجموعات اقتصادية أوسع نطاقاً. كما *أقر* بأن ثمة فرصاً أكبر للتعاون الأقاليمي. *وطلب* إلى الأونكتاد أن يعمد، بالتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، إلى إجراء مزيد من الدراسات عن التجارة الأقاليمية في أفريقيا بغية تحديد إمكانات زيادة توسيعها؛

١٣- *ورأى* أن الدعم من جانب المجتمع الدولي هو أمر مطلوب تكميلاً لما تبذله البلدان الأفريقية من جهود، في سياق الشراكة الاقتصادية الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، في سبيل تطبيق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تطبيقاً أفضل وتوفير موارد إضافية من القطاعين العام والخاص من أجل سد الهوة الاستثمارية؛

١٤- *واتفق* على أنه ينبغي للأونكتاد، في نطاق الولاية المسندة إليه، أن يواصل دعم البلدان الأفريقية في السعي إلى بلوغ أهداف وغايات الشراكة الاقتصادية الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ويواصل إعداد دراسات تحليلية وإسداء المشورة في مجال السياسات العامة المتعلقة بتنمية أفريقيا.

الجلسة العامة ٩٥٢
١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣

جيم- أنشطة التعاون التقني: استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد

المقرر ٤٧٨(د-٥٠)

إن مجلس التجارة والتنمية،

١- *يحيط علماً* بالتقرير المقدم عن استعراض أنشطة التعاون التقني للأونكتاد (TD/B/50/2-TD/B/WP/163، وAdd.1 وAdd.2)؛

٢- *يرحب* بالزيادة في الموارد المالية الخارجة عن الميزانية، ويعرب في الوقت ذاته عن القلق إزاء تناقص الحصة التي تحصل عليها أقل البلدان نمواً وأفريقيا؛

٣- *يوصي* الأمانة بتنفيذ ما جاء في النص المرفق بهذا المقرر باعتباره نص استراتيجية الأونكتاد لأنشطة التعاون التقني، على أن تضع في الاعتبار الأفكار الواردة في المذكرة التي أعدت بشأن تنمية القدرات (TD/B/50/9-TD/B/WP/168)؛

٤- *يدعو* الأمانة إلى مواصلة تعزيز التنسيق بين مختلف كيانات الأمانة سعياً إلى التكامل بين النُهُج، ومواصلة تعزيزه كذلك من خلال توزيع هذه الاستراتيجية على جميع الموظفين، لا سيما مديرو المشاريع؛

٥- *يدعو* الأمانة إلى تقديم عرض لهذه الاستراتيجية وتنفيذها بمناسبة عقد الدورة الحادية عشرة للأونكتاد، وإلى بذل جهود متواصلة لتعزيزها لدى المانحين والبلدان المستفيدة؛

٦- *يطلب* إلى الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية أن تقوم في أثناء دوراتها السنوية التي تتناول أنشطة التعاون التقني باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ هذه الاستراتيجية، وأن تقدم تقارير عن حصيلة عمليات الاستعراض هذه إلى مجلس التجارة والتنمية؛

٧- *يطلب* إلى الجهات المانحة والجهات المستفيدة أن تدعم الاستراتيجية وأن تضمن توفر موارد مستدامة ويمكن التنبؤ بها لتنفيذ الاستراتيجية.

مرفق

استراتيجية الأونكتاد في مجال التعاون التقني

١- أُعدّت استراتيجية الأونكتاد في مجال التعاون التقني وفقاً للاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدت في الجزء الثاني من الدورة الأربعين للفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية التي عقدت في أيار/مايو ٢٠٠٣، وفيها أحاطت الفرقة العاملة علماً بالمعلومات المقدمة من الأمانة في الوثيقة TD/B/WP/167، "مذكرة مقدمة من الأمانة"، وما أشير إليه من أنه سيجري إعداد مشروع جديد لاستراتيجية الأونكتاد في مجال التعاون التقني وعرض هذا المشروع على الفرقة العاملة في دورتها الحادية والأربعين كي تنظر فيه الدول الأعضاء.

النطاق والمبادئ التوجيهية والأهداف

٢- تحدد الاستراتيجية أنشطة الأونكتاد التنفيذية التي تتناول المشاكل العملية للتجارة والتنمية في حقبة العولمة والتحرير. والقصد منها هو تعزيز فعالية وأثر مجمل أنشطة التعاون التقني للأونكتاد بوصفها مكملاً أساسياً للعمل التحليلي الذي تقوم به هذه المؤسسة في مجال السياسات العامة وعمل آليتها الحكومية الدولية.

٣- ويتمثل الهدف من التعاون التقني للأونكتاد في مساعدة البلدان النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تحسين القدرة المحلية لهذه البلدان على مواجهة التحديات واغتنام الفرص التي يتيحها هذا الاندماج، وعلى وضع وتنفيذ استراتيجياتها الإنمائية الخاصة بها. وتتوقف فعالية التعاون التقني على مدى توفر المدخلات الوطنية، وبخاصة مستوى الإسهام القطري والقدرة المحلية التي تطورها كل عملية، وعلى الترابط بين استراتيجيات التنمية الوطنية والآليات العالمية الملائمة للتنمية.

٤- وفي هذا الصدد، سيركز التعاون التقني للأونكتاد، بصفة خاصة، على تطوير القدرات البشرية والمؤسسية والإنتاجية والتصديرية لجميع البلدان المستفيدة. وسوف تكون الأنشطة المضطلع بها داعمة لسياسات الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية الدولية، بما فيها تلك الواردة في إعلان الألفية والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمرات العالمية.

٥- وينبغي أن يكون التعاون التقني للأونكتاد موجهاً نحو البلدان النامية التي هي في أمس الحاجة إلى هذا التعاون. وستحظى أقل البلدان نمواً بالأولوية في الحصول على المساعدة التي يقدمها الأونكتاد. وينبغي معالجة الاحتياجات المحددة للبلدان النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وبعض البلدان النامية الصغيرة والضعيفة هيكلياً. وينبغي للأونكتاد أن يواصل تعاونه التقني مع الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

٦- وسيعتمد الأونكتاد، في توفير خدماته في مجال التعاون التقني، على ما يتمتع به من خبرة فنية بوصفه صلة الوصل ضمن منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. ولهذه الغاية، ستكون الأعمال التحليلية والأنشطة

التنفيذية داعمة لبعضها البعض إلى حد أبعد، بهدف ضمان التماسك فيما بين المجالات الموضوعية للخبرة الفنية التي يتمتع بها الأونكتاد.

٧- وسيتحدد التعاون التقني للأونكتاد على ضوء النتائج التي يتمخض عنها الأونكتاد الحادي عشر، وعلى أساس أولويات برنامج عمله المحددة في الوثيقة الختامية للأونكتاد العاشر، وعلى النحو المبين في المقررات ذات الصلة لمجلس التجارة والتنمية، فضلاً عن النتائج ذات الصلة للمؤتمرات العالمية التي عقدت مؤخراً، مثل المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، والمؤتمرين الوزاريين الرابع والخامس لمنظمة التجارة العالمية، والمؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية.

٨- وستقوم الدول الأعضاء باستعراض وتحديث الاستراتيجية، حسب الاقتضاء، على ضوء احتياجات التنمية الناشئة وولايات الأونكتاد.

٩- وسيتم استخدام مختلف أدوات التعاون التقني القصير والمتوسط الأجل، حسب مقتضى الحال، وفقاً لطبيعة وأهداف كل عملية أو كل برنامج من أجل الاستجابة للاحتياجات المختلفة للمستفيدين. وسوف يركز التعاون التقني للأونكتاد على تنمية القدرات، دون إغفال التدخلات القصيرة الأجل والمحددة الأهداف. وهذا التركيز ينطوي على تعزيز القدرة المحلية للبلدان النامية على صياغة وتنفيذ وتقييم سياسات النمو الداخلي من أجل: `١` تطوير وتنويع قطاعها الإنتاجي المحلي؛ و`٢` تصميم وتنفيذ سياسات التجارة والاستثمار واستراتيجيات التفاوض؛ و`٣` تطوير خدمات دعم التجارة ضمن إطار أهدافها الإنمائية مع مراعاة البيئة الدولية المتطورة.

١٠- واستناداً إلى التركيز على تطوير القدرات، سيتسم التعاون التقني للأونكتاد بالسمات التالية:

(أ) سيكون هذا التعاون موجهاً على أساس الطلب وقائماً على أساس احتياجات المستفيدين؛

(ب) سوف يصمم وينفذ بطريقة تكفل مساهمة المستفيدين وتدعم جهود التنمية الوطنية؛

(ج) سيتم الاضطلاع بعمليات تصميم البرامج وصياغتها وتنفيذها على أساس التنسيق الوثيق مع المستفيدين والمانحين؛

(د) سوف يتمثل محور التركيز الرئيسي في استهداف الاحتياجات الإنمائية الطويلة الأجل، مثل الاحتياجات لتنمية القدرات البشرية والمؤسسية؛

(هـ) سيتم إيلاء اهتمام خاص للهدف المتمثل في ضمان استدامة المشاريع والبرامج؛

(و) من أجل زيادة فعالية أنشطة التعاون التقني وتعزيز أثرها، سيتم اعتماد نهج متدرج في صياغة وتنفيذ البرامج والأنشطة؛

(ز) سيتم تصميم البرامج وتنفيذها بالتعاون مع الوكالات الدولية والإقليمية التي توفر خدمات التعاون التقني ذات الصلة بالتجارة والاستثمار، وفي إطار الشراكة مع الأوساط الأكاديمية وأوساط الأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية.

١١- وسيؤخذ بنهج متكامل إزاء توفير خدمات التعاون التقني سواء على مستوى الأونكتاد أو على المستوى المشترك بين المؤسسات.

(أ) فعلى مستوى الأونكتاد، ومن خلال زيادة التعاون فيما بين الشُّعب، سيشمل النهج المتكامل تقديم خدمات شاملة ومتعددة التخصصات في مجال التعاون التقني وتطوير القدرات في المجالات التي تدخل في نطاق خبرة الأونكتاد، مما يجعل عمليات الأونكتاد أكثر تماسكاً ويقلل من تواتر التدخلات المتقطعة؛

(ب) وعلى المستوى المشترك بين المؤسسات، سيسعى الأونكتاد إلى تعزيز التعاون وزيادة الأنشطة المشتركة مع سائر الوكالات التي توفر خدمات المساعدة التقنية في مجالي التجارة والاستثمار، وبخاصة مع اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة التجارة العالمية، ومركز التجارة الدولية، والبنك الدولي، وغير ذلك من المؤسسات الحكومية الدولية، بما فيها المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية. وسيتمثل الهدف الرئيسي لتعاون الأونكتاد مع الجهات الأخرى المقدمة لخدمات التعاون التقني في مجالي التجارة والاستثمار في مضاعفة أثر العمليات إلى أقصى حد ممكن وتعزيز أوجه التكامل بين المؤسسات لكي تستفيد من خبرات بعضها البعض، مع مراعاة ولاياتها ومزاياها النسبية، وزيادة التآزر وتجنب الازدواجية في العمل. وسيتم استخدام أدوات مثل مذكرات التفاهم وأفرقة العمل المشتركة بين الوكالات، حسب مقتضى الحال، من أجل تحديد المضمون المحدد للتعاون فيما بين المؤسسات وأوجه التكامل فيما بينها.

١٢- ووفقاً للاحتياجات المحددة في كل حالة، فضلاً عن الموارد البشرية والمالية المتاحة، سيتم تشجيع الأنشطة الإقليمية والأقاليمية التي تعود بالفائدة على عدد أكبر من المستفيدين.

١٣- ورهناً بتوافر الموارد البشرية والمالية، سيتم تكثيف الأنشطة على المستوى القطري. وهذا ينطبق بصفة خاصة على مواضيع وطرائق التعاون التقني التي تتطلب عمليات مكثفة طويلة الأجل على المستوى الوطني تراعي متطلبات كل حالة، وفقاً لمصالح الجهات المستفيدة والتزامها بدعم العملية. وفي هذا الصدد، سيزداد التعاون وتنفيذ المشاريع المشتركة مع منسقي الأمم المتحدة المقيمين والوكالات ذات الصلة الممثلة ميدانياً، لا سيما في مجال وضع وتنفيذ الاستراتيجيات التجارية والإنمائية الوطنية للبلدان. وبالمثل، سوف يسعى الأونكتاد إلى زيادة المشاركة في الآليات القائمة على المستوى القطري، مثل آلية التقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والأفرقة الاستشارية التابعة للبنك الدولي، واجتماعات المائدة المستديرة التي ينظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الأشكال الرئيسية للتعاون التقني

١٤- سيركز التعاون التقني للأونكتاد على إجراء التحليلات في مجال السياسة العامة، وتطوير القدرات المؤسسية، وتنمية القدرات البشرية. وفيما يتعلق بأشكال التعاون التقني، ستشمل أنشطة التعاون التقني للأونكتاد، ضمن ما تشمله، ما يلي:

(أ) عمليات تبادل الخبرات في مجال التنمية؛

(ب) التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

(ج) إجراء دراسات حالات ودراسات مواضيع وطنية حول قضايا إنمائية معينة كجزء من برنامج عمل الأمانة وكإسهام في المداولات على المستوى الحكومي الدولي ومستوى الخبراء؛

(د) إجراء عمليات استعراض للسياسات العامة في مجالات التنمية والتجارة والاستثمار والعلم والتكنولوجيا والابتكار، وإجراء عمليات تقييم لمدى كفاءة الخدمات الداعمة للتجارة؛

(هـ) توفير خدمات استشارية على المستويات القطرية ودون الإقليمية والإقليمية؛

(و) الاضطلاع بأنشطة قطرية متكاملة على مستوى الأونكتاد لصالح بلدان مختارة في سياق التنسيق على المستوى القطري، لا سيما بالنسبة لأقل البلدان نمواً؛ وينبغي أن تسهم هذه البرامج أيضاً في حوارات السياسة العامة التي تجرى في إطار الأفرقة الاستشارية التابعة للبنك الدولي وفي اجتماعات المائدة المستديرة التي ينظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(ز) تقديم الدعم لأغراض تنمية الموارد البشرية وبناء المؤسسات، بما في ذلك، استحداث مجموعات أدوات (مثل برامج الحاسوب والأدلة المتعلقة بأفضل الممارسات) وإسداء المشورة وتوفير التدريب بشأن تطبيقها والاستفادة منها في البلدان المستفيدة؛

(ح) الاضطلاع بأنشطة تدريبية تشمل برامج منظمة لتنمية الموارد البشرية وتهدف إلى تعزيز قدرات التدريب والبحث على الصعيد المحلي، كما تشمل تنظيم حلقات تدريبية متخصصة وحلقات دراسية اطلاعية؛

(ط) نشر المعلومات عن التجارة والاستثمار والمسائل المتصلة بهما من قواعد بيانات الأونكتاد وتعميمها على البلدان النامية لاستخدامها من قبل الحكومات والمجتمع المدني.

١٥- كما ينبغي للأونكتاد أن يواصل تطوير المبادئ التوجيهية لإقامة الشراكات مع المنظمات غير الحكومية، وبخاصة فيما يتعلق بإشراكها في المناقشات المواضيعية وفي توفير خدمات التعاون التقني. وهناك عدة منظمات غير حكومية أصبحت اليوم شريكة كاملة في بعض برامج الأونكتاد، وهو ما ينبغي أن يحدث بمزيد من التواتر في المستقبل. وسيتم تعزيز التعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية من جميع مناطق العالم وذلك

بوصفها مستفيدة من الأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها الأونكتاد وفقاً للأولويات الوطنية، من ناحية، وبوصفها مصـــادر للتجارب والخبرات المتصلة بهذه الأنشطة من ناحية أخرى. وسيولى اهتمام خاص، في تصميم العمليات وتنفيذها، لإقامة الشراكات مع الجهات صاحبة المصلحة في البلدان المستفيدة.

١٦- ولدى تنفيذ أنشطة التعاون التقني، ومن أجل تيسير تبادل الدروس المستفادة من التجارب الإنمائية، ينبغي أن تتركز الجهود على بناء القدرات المؤسسية. وسيقوم الأونكتاد بما يلي:

(أ) تعزيز الخبرات والمؤسسات الوطنية والاستفادة منها بالكامل، حتى تكون الجهات الوطنية صاحبة المصلحة شريكة فعالية في تصميم هذه الأنشطة وتنفيذها من خلال تحديد الأولويات، وتوفير المهارات والموارد؛

(ب) تعزيز الربط الشبكي، بما في ذلك ترتيبات التوأمة، فيما بين المؤسسات العاملة في الميادين المتماثلة أو المترابط، بما فيها المؤسسات القائمة في البلدان المتقدمة؛

(ج) الاستفادة من المؤسسات والخبرات القائمة في بلدان نامية أخرى باستخدام طرائق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

الرصد والتقييم

١٧- سيتم رصد المشاريع والبرامج على أساس مستمر من حيث أثرها في التنمية - بخاصة من وجهة نظر تنمية القدرات الوطنية - ومن حيث فعاليتها مقارنة بتكلفتها. ولتيسير القيام بذلك، سيتم تحديد أهداف قابلة للقياس عـــند اســـتهلال المشاريع. وهذا يشمل مقاييس أداء ومؤشرات إنجاز توضع في مرحلة صياغة المشروع وترسي الأساس أيضاً لتقييم المشروع.

١٨- وستخضع مشاريع وبرامج مختارة لتقييم مستقل، بالاتفاق مع كل من البلد أو البلدان المستفيدة والجهة أو الجهـــات المانحة. وستبحث عمليات التقييم أثر الأنشطة مقارنة بأهدافها وستقترح توصيات عملية لمعالجة أوجه القصور. وستنظر الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية، في كل سنة، في دراسة متعمقة بشأن برنامج التعاون التقني.

١٩- وسيســـتعرض المجلـــس أنشـــطة الـــتعاون التقني للأونكتاد، بما في ذلك مدى فعاليتها مقارنة بتكلفتها. وستساعده في هذه المهمة الفرقة العاملة التي ستجتمع لهذا الغرض قبل انعقاد المجلس مباشرة.

٢٠- ولضـــمان دمج العمل التحليلي والتعاون التقني دمجاً فعالاً، يُعهد بمسؤولية إعداد المشاريع وتنفيذها إلى كيان الأمانة المقابل المسؤول عن برنامج العمل. وسيكون قسم التعاون التقني التابع للأونكتاد مسؤولاً عن ضمان التماسك الكلي لأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمانة وتنفيذ الاستراتيجية.

٢١- وستمارس الأمانة رقابة صارمة على الجودة من خلال الالتزام بمعايير الجودة المتعارف عليها في مراحل تصميم المشاريع وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

٢٢- وستُحسَّن إدارة التعاون التقني بتبسيط الإجراءات الإدارية. وستُخصص للبرنامج الفني المسؤول، على نحو شفاف ومنصف، حصة مناسبة من تكاليف الدعم التي يتلقاها الأونكتاد لتنفيذ المشاريع.

تقديم الدعم من قبل الدول الأعضاء

٢٣- من أجل دعم الأهداف الطويلة الأجل التي ينطوي عليها التركيز على تنمية القدرات، ستتعاون الجهات المانحة والبلدان المستفيدة، فضلاً عن الأمانة، لضمان أن تؤدي الموارد البشرية والمالية المخصصة لتنفيذ هذه الاستراتيجية إلى بلوغ المستوى اللازم من حيث إمكانية التنبؤ والقابلية للاستدامة، ولهذا الغرض، ستولى الأولوية للأنشطة المستدامة الأطول أجلاً، ولا سيما من خلال العمل بآليات تمويل متعدد السنوات والعمليات المشتركة بين الشُعّب على أساس الأولويات المواضيعية المحددة في برنامج عمل الأونكتاد.

الجلسة العامة ٩٤٩
١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣

دال- الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس

استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد

١- اعتمد المجلس في جلسته العامة ٩٤٩ المعقودة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ مشروع المقرر الوارد في الوثيقة TD/B/50/L.4 وAdd.1، المتضمن استراتيجية الأونكتاد في مجال التعاون التقني. كذلك أحاط المجلس علماً بتقرير الفرقة العاملة عن أعمال دورتها الحادية والأربعين على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/50/12، وأيد الاستنتاجات التي اتفقت عليها الفرقة العاملة بشأن "التقييم المتعمق لبرنامج المساعدة التقنية للتجارة والبيئة والتنمية" و"التقرير المرحلي عن تنفيذ المرحلة الثانية من موقع الأونكتاد على الشبكة".

التقرير المتعلق بالمساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

٢- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ٩٥٠ المعقودة في ... تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، بالتقرير المتعلق بالمساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني (TD/B/50/4) وبالبيانات التي أدلت بها الوفود. ووفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٤٥/٤٧، تقرر أن يشمل تقرير المجلس عن دورته الخمسين والذي سيقدم إلى الجمعية العامة سرداً للمداولات التي جرت في إطار هذا البند.

العملية التحضيرية للدورة الحادية عشرة للمؤتمر

٣- قام المجلس، في جلسته العامة ٩٤٩ المعقودة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، بإنشاء لجنة تحضيرية للدورة الحادية عشرة للأونكتاد، مفتوحة العضوية، برئاسة رئيس المجلس. وأقر أيضاً مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية عشرة للأونكتاد (انظر المرفق الثاني).

التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها السادسة والثلاثين

٤- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ٩٥٠، المعقودة يوم الثلاثاء ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، بتقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها السادسة والثلاثين التي عقدت في فيينا في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ (A/58/17).

تقرير اجتماع الشخصيات البارزة بشأن قضايا السلع الأساسية

٥- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ٩٥١ المعقودة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، بتقرير اجتماع الشخصيات البارزة بشأن قضايا السلع الأساسية (TD/B/50/11) وأحاله إلى الجمعية العامة لتنظر فيه. وقرر أيضاً أن يدرج في تقريره خلاصة للبيانات التي أدلي بها حول هذا البند.

ثانياً- موجز المناقشة التي أجراها المجلس بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله

ألف- الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإنمائي: تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي والتغير الهيكلي

موجز الرئيس[(١)]

١- تناول النقاش آثار الوضع الراهن في الاقتصاد العالمي والآفاق القصيرة الأجل. وأجمعت الآراء على أنه بالرغم من تأثر نمو الدخل في عدد كبير من البلدان النامية بضعف الطلب على الصادرات وتراجع أسعار تجهيز السلع الأساسية فإن الوضع الراهن يُظهر تفاوتاً شديداً بين البلدان النامية في مدى تأثرها بمختلف أنواع الصدمات وفي قدرتها على الاستجابة لهذه الصدمات.

---

(١) أدرج في تقرير المجلس إلى الجمعية العامة بقرار اتخذه المجلس في جلسته العامة (٩٥٢) الختامية.

٢- وفي الوقت الذي تمكنت فيه البلدان النامية في آسيا والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية من الحفاظ على معدلات نمو عالية نسبياً بفصل توسع الطلب المحلي وغير ذلك من تدابير السياسات الناجحة، تأثرت منطقة أمـــريكا اللاتينـــية والبحر الكاريبي تأثراً شديداً بالتباطؤ الأخير في الاقتصاد العالمي، ما أفضى إلى تدهور المناخ الاجـــتماعي والسياســـي في عدد من بلدان المنطقة. ومن الضروري الآن إيجاد حل دائم لما يعانيه عدد من بلدان المنطقة من مشاكل في موازين المدفوعات والديون الخارجية.

٣- وبالرغم من أن أفريقيا تأثرت تأثراً أقل نسبياً بالتباطؤ العالمي منذ عام ٢٠٠١، فإن جائحة فيروس ومرض الإيدز والقلاقل السياسية والمنازعات المسلحة، بالإضافة إلى ضعف أسعار السلع الأساسية وعدم كفاية التدفقات الوافـــدة لرؤوس الأموال الرسمية والخاصة، هي عوامل أسهمت في إحداث أزمة إنمائية حقيقية. وذُكر أن تحسين آفاق النمو في أفريقيا يقتضي سياسات أكثر تركيزاً على النمو وانتعاشاً قوياً في الاقتصاد العالمي. ورئي أيضاً أنه لا بد من تعزيز التعاون المالي الدولي، على نحو ما جاء في توافق آراء مونتيري، وجعل النظام التجاري والمالي العالمي أكثر دعماً للتنمية. واعتُبرت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا باعثاً من بواعث التفاؤل.

٤- وأدت جائحة المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس)، وإن تم احتواؤها سريعاً، إلى تباطؤ النمو في عدد من الاقتصـــادات الآسيوية. ومع ذلك كانت آسيا أسرع المناطق نمواً وهي تكتسب أهمية متزايدة في دينامية النمو العالمي. ولاحظت عدة وفود أن متانة أساسيات الاقتصاد الكلي ومراكز موازين المدفوعات في شرق آسيا أفسحت مجالاً كبيراً لتوسع الطلب المحلي دعماً للنمو، وعززت من ذلك الروابط التجارية القوية القائمة داخل المنطقة، علماً أن الصين هي أسرع الأسواق التصديرية نمواً في المنطقة. واعتُبرت مرونة الاقتصاديات الآسيوية ونموها السريع ثمرة من ثمار السياسات الناجحة المتبعة منذ سنوات عديدة، وهو ما عزز تراكم رأس المال والنمو والتغير الهيكلي.

٥- وأجمعت الآراء على أن آفاق النمو العالمي في الأجل القصير، وإن كانت في ما يبدو أكثر إيجابيةً مما ذُكر في *تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٣*، ما زال يشوبها عدد من أوجه عدم التيقن والاختلال، مع ما يخلفه ذلك من نتائج سلبية في البلدان النامية. وأكد عدد لا بأس به من الوفود ضرورة اتخاذ البلدان المتقدمة تدابير حازمة لتنشيط النمو وضمان إعادة توازن الاقتصاد العالمي بصورة سلسة ومنتظمة بغية تلافي عرقلة الانتعاش من جديد.

٦- وأُعرب عن شواغل جدية للغاية إزاء عدم التيقن من إمكانية الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما هدف خفض نسبة الفقر في العالم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ورأت بعض الوفود أنه سيستحيل تحقيق تلك الأهداف، وبخاصة في أفريقيا، حتى في ظل أكثر الفروض تفاؤلاً.

٧- ومـــن المواضـــيع الهامة الأخرى التي تناولها النقاش في إطار البند ٢ تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي والتغير الهيكلي. واستفاد النقاش من العمل التحليلي الوارد في *تقرير التجارة والتنمية* ومن اجتماع عُقد مع خبراء. واعتُـــبر *التقرير* مساهمة هامة في النقاش الدولي بشأن سياسات التنمية، رغم ما أثير من شكوك بشأن أجزاء من التحليل الوارد فيه.

٨- واتفقت الوفود على أن الإصلاحات الاقتصادية وإصلاحات السياسات المضطلع بها في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا خلال التسعينات، والتي ركزت على التحرير التجاري والمالي وإزالة الضوابط والخصخصة والاستثمار الأجنبي المباشر وتقليص دور الدولة، لم تحقق النتائج المنشودة من حيث النمو وإيجاد بيئة اقتصاد كلي مناسبة لتوليد القدرة على الإنتاج وتوسيعها وتحسين الإنتاجية. واتفقت الوفود أيضاً على أنه لا يمكن مواصلة النمو والحد من الفقر دون تحقيق مستوى كاف من تراكم رأس المال، وساقت تجربة شرق آسيا مثالاً للتدليل على مدى أهمية هيكل الاستثمار الخاص والعام وجودته لنجاح التصنيع وزيادة الإنتاجية وإحداث التغير الهيكلي.

٩- وعلى ضوء هذه التجارب، وافقت أغلبية الوفود على ضرورة إعادة تصميم برامج الإصلاح واستراتيجيات التنمية. ورأى أحد الوفود أنه إذا كان توافق آراء واشنطن لا يزال صالحاً وكان على البلدان التي تسعى إلى تحقيق نمو مستقر في الاقتصاد العالمي الراهن أن تراعي مبادئه، فقد أخذ يتضح مع مرور الوقت أنه يجب أيضاً ضمان الحكم السديد والشفافية والتنمية المؤسسية الواسعة النطاق إذا أريد تحقيق نمو قوي ومنصف ومطرد. ورأت بعض الوفود أنه لا بد من بعض المرونة في السياسات الخاصة بالبلدان النامية لتمكين الحكومات من اتخاذ التدابير المناسبة عند تحول البيئة الاقتصادية الدولية إلى بيئة غير مواتية.

١٠- ورأت وفود عديدة أخرى أن المطلوب هو تنقيح استراتيجيات التنمية تنقيحاً أعمق، وإسناد دور هام لا إلى قوى السوق فحسب وإنما إلى الدولة أيضاً. وينبغي أن تعتمد هذه الاستراتيجية على الصادرات والأسواق المحلية معاً، وأن تراعي الهياكل الخاصة بكل بلد ومدى قدرته على التغير الاجتماعي والاقتصادي. ودار نقاش حي حول فرص النجاح في تكرار تجربة شرق آسيا خلال العقدين الماضيين في مناطق نامية أخرى. وذُكر أنه إذا كانت نسبة الاستثمار المرتفعة محرك النمو في العديد من الاقتصادات الناجحة فهناك عناصر أخرى هامة أيضاً لاستراتيجية إنمائية صالحة للبقاء، بما في ذلك التكامل الإقليمي وتحسين التدفقات التكنولوجية الوافدة، وهي مسألة يمكن ربطها أو عدم ربطها بالاستثمار الأجنبي المباشر.

١١- وتصدت وفود كثيرة لمسألة حيز السياسات قائلةً إن تحرير التجارة وحده لا يكفي لحفز النمو وتحقيق الرفاهية والتعجيل في تقارب مستويات الدخل. ورأى عدد لا بأس به من الوفود أن إحدى العبر الهامة المستفادة من التجربة الأخيرة هي أن البلدان النامية تحتاج إلى حيز كاف من السياسات لتطوير الصناعات المحلية وإدارة اندماجها في الاقتصاد العالمي بصورة أكثر توازناً. وأجمعت الآراء على ضرورة ربط هذه السياسات باستراتيجية إنمائية منفتحة على الخارج، مع الاعتراف بالمعوقات التي تفرضها الترتيبات الدولية. وإذا أريد لتبعات التحرير الاقتصادي أن تكون مقبولة اجتماعياً فلا بد من إيلاء مزيد من الاهتمام لتوزيع الدخل والبرامج الاجتماعية والإصلاح الزراعي والتعليم. وتم التأكيد أيضاً على ما للتحرير المالي وتحرير الحسابات الرأسمالية قبل أوانه ودون إطار تنظيمي فعال من عواقب وخيمة على استقرار الاقتصاد الكلي في البلدان النامية. وفي ظل عدم وجود ترتيبات دولية لتحقيق مزيد من الاستقرار المالي، من المهم أن تحتفظ البلدان النامية بقدر من الاستقلال في وضع سياساتها للحد من تعرضها لتقلبات الأسواق الرأسمالية الدولية. ووجهت بعض الوفود الانتباه أيضاً إلى أهمية تعزيز بناء القدرات في البلدان النامية وإيجاد الآليات الكفيلة بحمايتها من أثر تقلبات الأسواق الدولية.

١٢- وذُكر أيضاً أنه إذا كان لا بد من تهيئة بيئة عالمية أنسب لدفع عجلة التنمية فإن على البلدان النامية نفسها أن تنشـــط في تطبـــيق إصلاحات سوقية المنحى وفي الأخذ بسياسات نقدية ومالية وصناعية فعالة. وينبغي لهذه البلدان أن تنفتح على الاقتصاد العالمي بصفة متدرجة وأن تقلل من اعتمادها على السلع الأساسية.

١٣- وأشار النقاش بشأن الترابط مراراً إلى المحصلة السلبية لاجتماع كانكون الوزاري التي أثارت قلقاً كبيراً لدى جميع البلدان الأعضاء. ذلك أن العودة إلى تدابير الحماية والإجراءات المنفردة ليست الوسيلة المطلوبة للمضي قدمـــاً، لأسباب ليس أقلها أنها تلحق بالبلدان النامية أشد الضرر. وأسف ممثلون من البلدان النامية بوجه خاص لعـــدم إحـــراز تقدم في مجالي الزراعة وتحسين الوصول إلى الأسواق، هذا الأمر الذي يعد أساسياً لبقاء قطاعاتها الصناعية الناشئة. وعزت وفود عديدة فشل اجتماع كانكون إلى الاختلالات القائمة في النظام التجاري المتعدد الأطراف التي تسهم، في نظرها، في اتساع الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة.

١٤- وأجمعت الآراء على ضرورة استئناف المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في أقرب فرصة ممكنة. فمن الجلي أن مواصلة التقدم في إصلاح النظام التجاري الدولي مستصوب لصالح المجتمع الدولي برمته. وشددت أغلبية الوفـــود، ولا ســـيما وفود البلدان النامية، على الحاجة الماسة إلى تعزيز البعد الإنمائي في النظام التجاري المتعدد الأطراف إذا أريد للعولمة أن تعود بالفائدة على جميع البلدان. ورأت عدة وفود أن العولمة انحصرت فوائدها حتى الآن في قلـــة قليلة من البلدان، بينما أسهمت في زيادة الفقر واستمرار التخلف في كثير من البلدان الأخرى، ما يؤدي إلى تفاقم أوجه التفاوت وتهديد السلم والاستقرار في العالم.

١٥- وبغـــية إعـــادة جولة الدوحة إلى مسارها السليم، من الضروري الآن أن تراعي المفاوضات تمام المراعاة احتياجات البلدان النامية ومصالحها الخاصة، ولا سيما في مجال الزراعة. ودعت بعض الوفود البلدان المتقدمة إلى بذل المزيد في سبيل تحرير نُظُمها التجارية، وشجعت البلدانَ النامية على زيادة فتح أسواقها أمام صادرات بعضها البعض. ورئي كذلك أنه لا بد من بذل جهود منهجية من أجل تحقيق مزيد من الانسجام بين النظامين التجاري والمالي الدوليين. وينبغي اتباع نهج متكامل إزاء إدارة الاقتصاد العالمي كما ينبغي إيجاد برامج ملموسة وممولة تمويلاً كافياً لحماية البلدان النامية، وبخاصة الاقتصادات غير الساحلية والجزرية الأقل نمواً، والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من أثر الصدمات الخارجية ورأب الفجوة المتسعة التي تفصلها عن البلدان الأحسن حالاً.

١٦- كما كررت وفود عديدة تأييدها لتوافق آراء مونتيري. ورأت جميع البلدان النامية وبعض البلدان المتقدمة أن على البلدان المتقدمة بذل مزيد من الجهود لتوفير المساعدة التقنية والمالية، خاصة لتحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

١٧- وأفـــاد عدد كبير من الوفود أن الأونكتاد لا يزال أفضل منتدى لمناقشة التحديات التي يطرحها الترابط الاقتصادي العالمي من منظور إنمائي، ولتحري سبل أفضل لتعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان النامية، والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن جميع القضايا المتصلة بالتجارة والتنمية. واعتُبرت هذه التحديات أكثر تعقيداً وترابطاً اليوم مـــن أي وقت مضى في تاريخ الأونكتاد. ورأت عدة وفود أن الأونكتاد يتسم اليوم بأهمية لا سابق لها باعتباره

مركزاً فكرياً للبلدان النامية، ودعت إلى تعزيز دوره مستقبلاً. ففي وسع هذه المؤسسة أن تقدم مساهمة هامة في العملية المفضية إلى إيجاد نظام تجاري محايد وأكثر قابلية للتنبؤ، وفي تجاوز الأزمة في المفاوضات المتعددة الأطراف بعد اجتماع كانكون. وينبغي أن يواصل الأونكتاد تذكير المجتمع الدولي بأن النظام الاقتصادي العالمي يجب أن يكفل تمتع الجميع بمكاسب الرفاهية. واعتُبرت الدورة الحادية عشرة للأونكتاد فرصة هامة لتعزيز دور هذه المؤسسة.

باء- استعراض التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد الدوحة والتي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية: حصيلة المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية

موجز الرئيس[٢]

دور وأهمية النظام التجاري المتعدد الأطراف وبرنامج عمل الدوحة

١- نظر المجلس في البند ٥ في جلستين عامتين عُقدتا في ٨ و١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وأدلى بالبيان الرئيسي الأمين العام للأونكتاد. وعرض مدير شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية مذكرة المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة (TD/B/50/8). وأُدلي بسبعة وأربعين بياناً بشأن هذا البند من جدول الأعمال. وفي ما يلي ملخص للنقاش.

٢- اتفقت الآراء بوجه عام على أنْ لا بديل أفضل من النظام التجاري المتعدد الأطراف في السعي إلى تحقيق الهدف المحدد في إعلان الألفية وهو "إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والإنصاف وعدم التمييز ويمكن التنبؤ به ويرتكز على القانون" في سبيل التنمية والقضاء على الفقر. وجميع البلدان ملتزمة بتحقيق هذا الهدف. وفي الوقت نفسه، لا ينبغي اعتبار التجارة والمفاوضات التجارية دواءً لكل داء في الاقتصاد العالمي وبالتالي صرف الانتباه عن المشاكل الأساسية القائمة خارج ميدان التجارة التي يجب التصدي لها على وجه الاستعجال. والتجارة ليست غاية في ذاتها وإنما وسيلة لبلوغ تنمية تتسم بالتوازن والإنصاف والاطراد. فالتنمية في نهاية المطاف هي خير مساهمة في السلام والعدل والاستقرار.

٣- وجرى التشديد على ضرورة تنسيق الإرادة السياسية والجهود الدولية من أجل التصدي للمعوقات المتأصلة التي تواجهها البلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف. والواقع أن جميع المؤتمرات الدولية الرئيسية منذ مؤتمر قمة الألفية واجتماعات مجموعة الثمانية وعدت بالتصدي لأوجه الاختلال والإجحاف في العولمة، التي تعد التجارة أبرز مظاهرها. ويعد التماسك في صياغة السياسات وتنسيقها بين منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الأونكتاد، ونظام بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية عاملاً هاماً من عوامل تعزيز النمو والتنمية الاقتصاديين في جميع الأمم نظراً إلى الترابط القائم بينها.

---

(٢) أدرج في تقرير المجلس إلى الجمعية العامة بقرار اتخذه المجلس في جلسته العامة (٩٥٢) الختامية.

٤- ولم تنل البلدان النامية حتى الآن حصة عادلة يُعتد بها من ثمار الرخاء الاقتصادي العالمي، رغم ما اضطلعت به من تحرير اقتصادي لا يستهان به على صعيد منفرد أو إقليمي أو متعدد الأطراف وعن طريق برامج التكيف الهيكلي. ومنذ سنوات طويلة، وبخاصة منذ جولة أوروغواي، ما برحت البلدان النامية تقدم مساهمة هامة في التحرير التجاري المتعدد الأطراف ووضع قواعده متحملةً في سبيل ذلك ثمناً باهظاً، ما ينفي عنها تماماً صفة المستفيد بالمجان.

٥- لقد كان مؤتمر الدوحة الوزاري مرحلة هامة في تطور النظام التجاري المتعدد الأطراف، تمخضت عن تعهد صريح بإدراج التنمية في صلب برنامج عمل الدوحة وتحسين تلبية احتياجات البلدان النامية ومصالحها وإتاحة ظروف عادلة ومتكافئة لهذه البلدان باعتبارها شركاء أضعف. ويجب عدم تفويت الفرصة المتاحة لإيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف إنمائي المنحى. فلكل البلدان مصلحة في هذا النظام. والبلدان المتقدمة ليست أقل حاجة إليه من البلدان النامية. كما أن تنفيذ جدول الأعمال الأساسي لبرنامج عمل الدوحة تنفيذاً يأتي بنتائج مواتية للتنمية يصب في المصلحة المشتركة لجميع البلدان، المتقدمة منها والنامية، والنظام التجاري المتعدد الأطراف والاقتصاد العالمي. ولم يعدد ممكناً وضع الترتيبات والسياسات المواتية للتنمية في معزل عن الواقع بل يجب التصدي لها من خلال اتخاذ تدابير عملية وتنفيذية وإلزامية. ولا بد من تحويل جدول أعمال التنمية إلى حقيقة واقعة لأن القضايا التي يتناولها قضايا حيوية للبلدان النامية من أجل ضمان مساهمة النظام التجاري المتعدد الأطراف في إيجاد نظام اقتصادي عالمي شامل للجميع. وتعقد البلدان النامية آمالاً كبيرة على الوعود الإنمائية لبرنامج عمل الدوحة وما فتئت تشارك في المفاوضات مشاركة نشطة تشمل مثلاً تقديم مقترحات عديدة بشأن مختلف القضايا. ولم تطرح هذه البلدان جدول أعمال دفاعياً فحسب وإنما قدمت أيضاً جدول أعمال إيجابياً بشأن إصلاح التجارة وتحريرها في مجالات مثل الزراعة والمنسوجات وطريقة التوريد الرابعة في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات.

٦- ويجب أن تكون معايير التجارة المتعددة الأطراف وقواعدها وسيلةً إلى دعم التنمية وتعزيزها بطرائق منها تيسير تنفيذ البلدان النامية سياسات وطنية تفي باحتياجاتها التجارية والإنمائية والمالية. وفي هذا السياق، أفادت بعض البلدان أن القضايا الدخيلة التي أُدمجت في النظام التجاري المتعدد الأطراف في ختام جولة أوروغواي قلصت من حيز السياسات المتاح لاتخاذ القرارات الاقتصادية وأثقلت كاهل النظام التجاري المتعدد الأطراف. وأشارت بعض البلدان إلى أن البلدان المتقدمة، باستثناء قلة قليلة منها، تمارس اليوم وتفيد من سياسات يجري تضييق نطاقها على البلدان النامية من خلال النظام التجاري المتعدد الأطراف. ودعا البعض إلى الاعتراف بأن البلدان النامية لا تستطيع مجاراة البلدان المتقدمة في سرعة التحرر الاقتصادي إذا أريد لها تحقيق المكاسب المحتملة.

المؤتمر الوزاري الخامس: تقييم

٧- لم يُوفَّق المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد في كانكون بالمكسيك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ في الخروج بنتائج ملموسة. إلا أن الكثيرين أكدوا ضرورة النظر إلى مؤتمر كانكون بموضوعية. فقد أريد به أن يكون بمثابة استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل الدوحة، وتقييم لإمكانية تقديم التوجيه السياسي بشأن مسائل أساسية مطروحة على جدول أعمال الدوحة. وقد آل الأمر إلى طريق مسدود بعد أن تبينت صعوبة

التوصل إلى الحلول التوفيقية السياسية اللازمة عند فرض التزامات محددة ومفصلة ومقيدة زمنياً. وأُعرب عن خيبة أمل عامة إزاء المأزق في كانكون وأبدي القلق من أن تصبح المؤتمرات الوزارية معرضة لمثل هذا الفشل. ومن جهة أخرى، أشير إلى أنه سبق تجاوز مثل هذه المآزق في تاريخ النظام التجاري المتعدد الأطراف، حيث لم يمنع الفشل في التوصل إلى توافق في الآراء من إحياء المفاوضات لاحقاً. ومحاولة توزيع اللوم بين البلدان المتقدمة والنامية محاولة غير مجدية ومضللة لأن الأولوية في هذه الساعة هي لسماع وتقدير ما يبديه الجميع من شواغل ولإيجاد حلول مقبولة من كل الأطراف.

٨- وأُعرب عن القلق من أن يقوض الفشل في كانكون الالتزام بتعددية الأطراف وأن يخدم مآرب أنصار الحماية والتحيز. كما يمكن أن يؤدي هذا الفشل إلى الاندفاع وراء تحقيق المصالح المنفردة والثنائية والإقليمية. وأعرب آخرون عن شكهم في أن تتعرض تعددية الأطراف للتقويض وأن تتغلب النزعات الإقليمية على المكانة الأساسية لمنظمة التجارة العالمية أو أن تحل محلها، ذلك أن جميع البلدان تدرك قيمتها وفائدتها وتحتاج إليها من أجل تحقيق مصالحها الخاصة. واعتُرف أيضاً بأن الاختيار بين تعددية الأطراف والنزعة الإقليمية اختيار زائف لأن كليهما معمول به منذ فترة ولأنهما متكاملان في تعزيزهما المتبادل للسعي إلى تحقيق هدف تحرير التجارة الدولية.

٩- وفيما يخص تقييم نتائج كانكون والعبر المستفادة، تم التشديد على عملية مفاوضات منظمة التجارة العالمية وعلى جوهرها.

القضايا المتصلة بالعملية

١٠- أفادت بلدان عديدة أن العيوب المتصلة بالعملية برزت في الأعمال التحضيرية لمؤتمر كانكون وأثناءه. وتشمل الصعوبات المتصلة بالعملية تقييم توقيت القضايا ومدى نضجها للحل، والإجراءات المتصلة بحفظ السجلات ونشرها وإعداد النصوص وإحالتها، وتوقيت آراء الأعضاء البديلة وكيفية التعبير عنها، وكيفية اختيار الموظفين، وكيفية ضمان الطابع الشامل للعملية في جميع الأوقات. ويمكن أن تؤدي هذه القضايا مجتمعةً، إن لم تعالَج، إلى الإضرار بفعالية منظمة التجارة العالمية وحيويتها في الأمد البعيد. وأُعرب أيضاً عن رأي مفاده أن تسوية معظم المسائل على الصعيد التقني في جنيف أفضل من الاعتماد على تسويات اللحظة الأخيرة والقرارات المتخذة على المستوى السياسي في الاجتماعات الوزارية التي يمكن أن تبوء بالفشل حتى إذا خلصت النوايا، نظراً إلى ضيق الوقت المتاح وثقل العملية. ويبدو أيضاً أن جدول أعمال كانكون أثقلته توقعات التوصل في جميع الأحوال إلى اتفاق ذي محصلة إيجابية. لقد كانت الروابط والتوازنات وترتيب الأعمال والتكاليف والفوائد المتوقعة أعقد من أن يتيسر التصدي لها. وكان من الأنسب لو طُرح جدول أعمال مرن قائم على بنود يمكن تحقيقها بشكل واقعي ويرتاح إليها أعضاء منظمة التجارة العالمية. وعلى ضوء ذلك، آن الأوان لتحديد أولويات عملية التفاوض وفصل القضايا التي تسهم في تحرير التجارة فعلاً وتفضي إلى التنمية عن غيرها.

١١- وذُكر أن نمط التفاوض في منظمة التجارة العالمية قد تغير، إذ أخذت البلدان النامية تطالب بإبداء رأيها وبالتشاور معها قبل اتخاذ القرارات التي لها تبعات بعيدة الأثر عليها. وبالإضافة إلى ذلك، اعتُرف بأن النظام

التجاري المتعدد الأطراف بات ينظَر إليه بصفة متزايدة على أنه منفعة عامة دولية. ولا بد بالتالي من مراعاة مصالح جميع المشاركين وشواغلهم، بصرف النظر عن مستوى تنميتهم أو حجمهم أو نصيبهم من التجارة العالمية.

١٢- إن تكـــوّن وتـــبدل الـــتحالفات حول القضايا، مثل مجموعة "العشرين المزيدة"، ومجموعة بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، والاتحاد الأفريقي، وأقل البلدان نمواً، مسألةٌ تتسم بالأهمية من حيث تعديلها للاختلال في المركـــز التفاوضـــي للبلدان النامية. وتدل هذه التحالفات على زيادة مكانة البلدان النامية ومجموعاتها ضمن منظمة التجارة العالمية، ما سمح لها بإسماع صوتها. بيد أن البعض حذر من الوقوع ثانية في جدال أو صدام حول العلاقات بين الشمال والجنوب بعد أن أصبحت هذه العلاقات أكثر تعقيداً وتنوعاً.

١٣- وبات اتخاذ القرارات في منظمة التجارة العالمية عملية أعقد وأصعب، ليس بسبب زيادة الأعضاء واتساع نطـــاق جدول الأعمال فحسب وإنما أيضاً بسبب مشاركة عدد كبير من الدول الديمقراطية. فحكومات البلدان الناميـــة، شـــأنها شـــأن نظيراتها في البلدان المتقدمة، يجب أن تراعي المصالح والاعتبارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تمس سكانها وناخبيها، كما يجب أن تراعي قضايا أساسية تتصل بالتنمية والبقاء. ويجب النظر إلى بروز دور ومصلحة المجتمع المدني ومنظمات القطاع الخاص في بلدان الشمال والجنوب في هذا السياق.

١٤- وقال أحد الآراء بضرورة إصلاح عملية اتخاذ القرار في منظمة التجارة العالمية وجعلها أكثر كفاءة. وأفيد أن المنظمة تتبع طريقة بدائية في اتخاذ قراراتها في حين أن لديها نظام إنفاذ شديد الفعالية. وربما كان ذلك مصدراً من مصادر الاختلال في النظام التجاري المتعدد الأطراف حين يعتمد في معالجة قضايا التجارة على الآلية الحديثة لتســـوية المنازعات أكثر من اعتماده على القواعد. وحذر آخرون من أن يؤدي بحث الإصلاحات في المنظمة إلى صرف الانتباه عن القضايا الحقيقية التي يواجهها النظام التجاري المتعدد الأطراف، ولا سيما قضيتي الوصول إلى الأسواق والتنمية. وشجع آخرون على زيادة الديمقراطية في عملية اتخاذ القرارات في المنظمة.

القضايا الموضوعية

١٥- تعـــود أسباب الفشل في كانكون إلى عدم احترام المهل الزمنية وعدم معالجة القضايا الإنمائية وعدم إنهاء الأعمال والاختلالات الموروثة عن جولة أوروغواي، وإلى بطء وتيرة الإصلاح الزراعي في البلدان المتقدمة. ويُبرز الفشل في تحقيق نتائج ملموسة عدم توافق الآراء بشأن جوانب أساسية من المفاوضات، ولا سيما المعاملة الخاصة والتفاضـــلية، وقضايا التنفيذ، والزراعة، والمفاوضات المتعلقة بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق. ورأى كثيرون أن مجموعة التدابير المقترحة في كانكون كانت مخيبة للآمال من حيث مضمونها الإنمائي، ما جعل الكثيرين يعتقدون أن مؤتمر الدوحة أتى بوعود كلامية أكثر منها فعلية.

١٦- وأُحـــيط علماً ببعض التطورات الإيجابية، مثل اعتماد القرار الخاص بالفقرة ٦ من إعلان الدوحة بشأن جوانـــب حقـــوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة، وطرائق المعاملة الخاصة لأقل البلدان نمواً في المفاوضات الخاصة بالخدمات، واعتماد مبادئ توجيهية بشأن انضمام أقل البلدان نمواً، وقبول انضمام أول بلدين من أقل البلدان نمواً إلى المنظمة وهما كمبوديا ونيبال.

١٧- وفيما يتعلق بمرحلة ما بعد كانكون، دعي بوجه عام إلى زيادة العمل على القضايا الأساسية غير المحلولة بقدر من الاستعجال والتصميم. فالتحرك نحو تلاقي الآراء سيتطلب من جميع الأطراف ممارسة الإرادة السياسية، وتجديد التعاون والتوافق، والالتزام البنّاء وإيجاد حلول توفيقية ولا سيما حول القضايا التي تتضارب بشأنها الآراء. وينبغي أن يكون اجتماع كانكون بمثابة نداء صحوة للمجتمع الدولي ليعمد إلى بناء الثقة المتبادلة وإزالة الخلافات ويبدأ التفاوض من جديد بحسن نية وبنظرة إلى المستقبل. واتفقت جميع البلدان على ضرورة بذل الجهود لإعادة برنامج عمل الدوحة إلى مساره السليم.

١٨- ومن المهم في هذا الصدد التركيز على ولاية الدوحة وعلى القضايا الأساسية، وهي: إيجاد محصلة متوازنة ضمن مجالات التفاوض وعبرها؛ وجدول أعمال التنمية؛ والطابع الشامل والديمقراطي لعمليات التفاوض والإجراءات واتخاذ القرارات بحيث تعبر النتائج المتفاوض عليها عن آراء ومصالح الجميع؛ وأسس تحرير التجارة وجدول الأعمال الخاص بالتدابير الحدودية وإنهاء الأعمال غير المستكملة في الجولات السابقة، ولا سيما في مجالات الزراعة والمنسوجات وطريقة التوريد الرابعة في الخدمات؛ وقضايا التنفيذ؛ والمعاملة الخاصة والتفاضلية. ولا بد من تناول الشواغل المشروعة للبلدان النامية بشأن القضايا الجديدة والمعقدة التي لا يوجد بشأنها توافق في الآراء فيما يخص القواعد الجديدة لمنظمة التجارة العالمية. ولا بد أيضاً من تناول الانسجام والاتساق بين السياسات التجارية والمالية والنقدية والتكنولوجية دعماً للتنمية؛ ومراعاة التبعات بالنسبة للقضايا المتعددة التي تنطوي عليها العلاقة بين التجارة والتنمية والعولمة مثل جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة (من خلال تعديل الاتفاق الخاص بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة لتوفير حل أضمن) والفقر والبيئة والصحة والثقافة ونوع الجنس والهجرة والأمن الغذائي والتنمية الريفية والمنافسة والتكنولوجيا والمؤسسات والعمالة والمصلحة العامة. وأكدت عدة بلدان على ضرورة زيادة العمل وتعميقه بشأن الاقتصادات الصغيرة؛ والتجارة والديون والشؤون المالية؛ والتجارة ونقل التكنولوجيا.

١٩- وتم التشديد على مدى أهمية قضايا التنفيذ والمعاملة الخاصة والتفاضلية في تعزيز ثقة البلدان النامية في المشاركة النشطة في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وينبغي معالجة هذه المسائل بجدية على سبيل الأولية وبإظهار مزيد من الإرادة السياسية والمرونة.

٢٠- وستترتب على المفاوضات التجارية وتنفيذ النتائج تكاليف تكيفية واجتماعية ضخمة للبلدان النامية. ولذلك يجب أن تراعي المفاوضات المقبلة هذه الأمور وتعالجها بصورة منهجية. ويجب ضمان التآزر والترتيب المناسب للأعمال - على ضوء قدرات البلدان النامية، ومستوى الالتزامات التي يجب أن تأخذها على نفسها، وتكاليف التنفيذ - وكفاية الموارد المالية والتقنية المتاحة لها. وينبغي منح البلدان النامية مساعدة ملموسة لبناء القدرات التوريدية وشبكات الأمان، والتخفيف من التآكل المحتمل في الأفضليات التجارية، والوفاء بتكاليف التكيف. ومن العناصر المهمة في برنامج عمل الدوحة والنظام التجاري المتعدد الأطراف تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات بصورة هادفة وشاملة. وينبغي تعزيز هذين العنصرين ليتجاوزا التعاون التقني التقليدي الموجه صوب تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية عن طريق توخي جملة أمور من بينها بناء القدرات. وما فتئ الأونكتاد يعمل بنشاط في هذا المجال. وأطلق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مبادرة لدعم تكيف البلدان النامية مع أثر

الـــتحرير التجاري المتعدد الأطراف، ولا سيما الاحتياجات المؤقتة لميزان المدفوعات الناجمة عن تآكل الأفضليات وفقدان إيرادات التعريفات.

٢١- وينبغي التصدي بصورة كافية للاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً، ولا سيما بالنظر إلى تهميش دورها في التجارة العالمية، وانخفاض نصيبها من التجارة العالمية من ٣ في المائة في الستينات إلى ٠,٤ في المائة في الوقت الحاضـــر. وتم التشـــديد على الوصول الملزم لمنتجات أقل البلدان نمواً معفيةً من الرسوم الجمركية والحصص، إلى جانـــب إدخال تحسينات على مخططات الأفضليات وقواعدها، على نحو يتناسب والقدرة الصناعية لهذه البلدان، وإزالـــة الحواجز غير التعريفية وتلافي شروط الحماية والوقاية المفروضة على منتجاتها. وأُبرزت الحاجة إلى اتخاذ مـــبادرات مجدية في جانب العرض، بما في ذلك إدخال تحسينات على نوعية الهياكل الأساسية. وأشير إلى إمكانية إدخال مزيد من التحسين على المبادئ التوجيهية لانضمام أقل البلدان نمواً بطرق منها مثلاً جعل عملية الانضمام محددة زمنياً (مثل فترة ثلاث سنوات أو ثلاث اجتماعات للفرقة العاملة)، وتحديد فترة تكيف واقعية وكافية تقوم على معايير موضوعية تتفق وقدرات هذه البلدان، وتوفير مساعدة تقنية يمكن التنبؤ بها.

٢٢- وشددت عدة بلدان على أن الإصلاح الجذري للتجارة في المنتجات الزراعية يمكن أن يحقق مكاسب هامة للـــبلدان النامية والبلدان المتقدمة. ومن شأن إلغاء جميع أشكال إعانات الصادرات وخفض الدعم المحلي المشوِّه لتجارة المنتجات الزراعية خفضاً كبيراً أن يعززا التنمية في البلدان النامية ويساهما مساهمةً كبيرة في التخفيف من وطـــأة الفقـــر. ومـــن الممكن أن تتلاقى المواقف بشأن إصلاح التجارة في المنتجات الزراعية إذا ما أبدى جميع الأطـــراف تعاوناً متجدداً والتزاماً بناءً. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يقترن الوصول إلى الأسواق بمعاملة خاصة وتفاضلية فعالة، وآليات وقاية خاصة، وتدابير محددة للاقتصادات الصغيرة، وتحقيق الأمن الغذائي، والتنمية الريفية، وتدابير كافية للبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية وأقل البلدان نمواً.

٢٣- ورأى الـــبعض ضـــرورة التصدي لمسألة السلع الأساسية في النظام التجاري المتعدد الأطراف، نظراً إلى ارتباط المصالح الملموسة لعدد كبير من البلدان الفقيرة والصغيرة بالسلع الأساسية. وعقدت بلدان كثيرة أهمية على تناول مبادرة القطن التي طرحتها بعض البلدان الأفريقية.

٢٤- واعتُـــبرت الخدمات مجالاً من مجالات النمو للبلدان النامية. وتستوجب زيادة مشاركة البلدان النامية في الـــتجارة في الخدمـــات تنفيذ المادة الرابعة والفقرة ٢ من المادة التاسعة عشرة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، ولا سيما فيما يخص الوصول الفعلي إلى الأسواق في القطاعات والطرائق التي تهم البلدان النامية. وأشير إلى أن تحريـــر الخدمـــات ينـــبغي أن يتم في الوقت والسرعة المناسبين للبلد المعني. وأُعرب عن القلق إزاء نوعية العروض في طريقة التوريد الرابعة، وشُدد على الحاجة إلى عروض مجدية تجارياً نظراً إلى المكاسب الممكن تحقيقها لجميع البلدان.

٢٥- وأعربـــت البلدان النامية عن تأييدها لتحديد التزامات بالتخفيض فيما يتعلق بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأســـواق (ناما) بما يتمشى مع قدراتها وأهدافها الإنمائية، ورأت وجوب منحها قدراً أقل من المعاملة الكاملة بالمثل، على

نحو ما ينص عليه إعلان الدوحة الوزاري. ووجدت أن مستوى الطموح بشأن وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق هـــو أعلى مما ينبغي مقارنة بالزراعة. وأكدت وجوب تقديم المقترحات القطاعية على أساس طوعي ولزوم تناول الحدود القصـــوى للـــتعريفات وتصاعد هذه التعريفات. وأشير إلى أن الإطار المتعلق بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق ينبغي أن يتيح حصيلة متزنة من حيث تخفيض أو إلغاء التعريفات والحواجز غير التعريفية.

٢٦- وفـــيما يتعلق بمسائل سنغافورة، بيّنت معظم البلدان النامية أنها غير مقتنعة بالمكاسب التي قد تجنيها من الضـــوابط التنظيمـــية لمـــنظمة التجارة العالمية بشأن هذه المسائل. وفي سبيل تحقيق القدرة على الإدارة وترتيب الأولويـــات في بـــرنامج عمـــل الدوحة، قد يكون من الأفضل أن يتم التركيز على القضايا التجارية الجوهرية والصـــميمية في الوقـــت الراهن، واقترح البعض أن الوقت قد بات مناسباً لحذف هذه المسائل من برنامج عمل مـــنظمة الـــتجارة العالمية. وأشير إلى أن بعض المؤيدين قد أبدوا مرونة في حذف معظم هذه المسائل من جدول أعمـــال المـــنظمة، وينبغي بالتالي مراعاة ذلك عند بحث هذا الأمر مستقبلاً. وفي غضون ذلك، يمكن الطلب إلى منظمات أخرى، كالأونكتاد، أن تواصل العمل على بناء الثقة، وأن توضح ما يترتب على هذه المسائل من آثار إنمائية، وأن تعمل على معالجتها معالجة جوهرية.

٢٧- وذُكـــر أنه لا بد من الإقرار بما قدمه الأعضاء المنضمون حديثاً إلى منظمة التجارة العالمية من مساهمات وتنازلات هامة. ويلزم معالجة الهموم الخاصة لهؤلاء الأعضاء معالجة فعالة في برنامج عمل الدوحة.

دور الأونكتاد

٢٨- رُئي عموماً أن الأونكتاد يقدم مساهمة هامة للبلدان النامية من حيث مشاركتها مشاركة فعالة في برنامج عمـــل الدوحـــة. فالأونكتاد، بوصفه جهة الوصل داخل الأمم المتحدة من أجل معالجة التجارة والتنمية معالجة متكاملة، بإمكانه أن ينهض بدور ميَسِّر من أجل إشراك البلدان النامية إشراكاً أكمل ومفيداً في النظام التجاري متعدد الأطراف والنظام التجاري الدولي الأوسع نطاقاً. وينبغي أن يواصل النهوض بهذا الدور الداعم من خلال الـــبحوث وتحليل السياسات العامة، وتحقيق توافق حكومي دولي في الآراء، وللاضطلاع بأنشطة المساعدة التقنية وبـــناء القـــدرات الموجهة إلى البلدان النامية. وبإمكان الأونكتاد أيضاً أن يوفر محفلاً لتحقيق التوافق في الآراء ولإنضـــاج المجالات التفاوضية من أجل مواصلة معالجتها في منظمة التجارة العالمية، فيسهم بذلك في إعادة عمل بـــرنامج الدوحة إلى مساره الصحيح. والدعم الذي يقدمه الأونكتاد للبلدان في عملية الانضمام يتصف بدرجة مماثلة من الأهمية.

٢٩- وأُشيدَ إشادة كبيرة بالأمانة على إعدادها مذكرة المعلومات الأساسية (TD/B/50/8) التي تضمنت تقييماً وجـــيزاً ودقيقاً ومتزناً وتطلعياً للحالة الراهنة المتصلة باستعراض برنامج عمل الدوحة وهواجس البلدان النامية؛ ووُجدت المذكرة مفيدة في تيسير مداولات المجلس في هذا الشأن وفي شأن محصِّلة كانكون. وأعربت البلدان النامية عـــن تقديرها بشأن معالم التنمية وهي: الانفتاح والتحرير، وجني المكاسب، وإتاحة فرص متكافئة لشركاء غير متكافـــئين، والســـعي إلى إقامـــة توازن أفضل، والمصلحة العامة، وأهمية السلع الأساسية، والتماسك والتلاحم،

والمساعدة التقنية، وبناء القدرات. وذُكر أن معالم التنمية هي طريقة مفيدة للقيام بشكل منتظم بتقدير ما يحرز ما تقدم في ضمان جني مكاسب إنمائية من النظام التجاري العالمي عموماً ومن المفاوضات التجارية خصوصاً. كما أن بإمكان هذه المعالم أن تكون أدوات هامة ومواضيع مفيدة في توعية العامة بقضايا النظام التجاري متعدد الأطراف من وجهة نظر إنمائية بطريقة إيجابية وبنّاءة، وفي المساعدة على تحقيق توافق مستديم في الآراء بشأنها. ويمكن تكميل ذلك بمعلومات مرجعية يمكن تَتَبُّعها عن حالات فرادى البلدان، وموقع كل منه، ومساحته، وعدد سكانه، والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد فيه، والتعليم، والصحة، وعوامل أخرى. واقتُرح أن يقوم المجلس، في دورته القادمة، وفي إطار هذا البند، ببحث المعالم الإنمائية لدى تقييمه التقدم المحرز صوب تنفيذ الخطة الإنمائية في برنامج عمل الدوحة. وأُبديت آراء أخرى حذرت من أن هذه المعالم قد يتعذَّر تحقيقها في سياق المنظمة محضاً، وأنه يلزم بالتالي صياغتها بعناية مع منظمات دولية أخرى ذات صلة، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ودون الحكم مسبقاً على حصيلة مفاوضات منظمة التجارة العالمية.

٣٠- كما ذُكر أنه ينبغي للأونكتاد مواصلة رصد ما يحدث من تطورات في النظام التجاري متعدد الأطراف، وأن يعالج البعد الإنمائي ويساعد البلدان في المفاوضات التجارية على تنمية قدراتها البشرية والمؤسسية والتنظيمية من أجل إدماج التنمية في صلب السياسات التجارية. كما يضطلع الأونكتاد بعمل هام بشأن الوصول إلى الأسواق، والخدمات، والسلع الأساسية، والتجارة والبيئة، والتجارة والمنافسة، والأفضليات التجارية، والمفاوضات التجارية دون الإقليمية والإقليمية، وتوسيع نطاق التعاون التجاري فيما بين بلدان الجنوب، بوسائل منها النظام الشامل للأفضليات التجارية.

٣١- وأعربت البلدان النامية عن تقديرها للمجتمع الدولي، لا سيما البلدان المانحة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على ما قدموه للأونكتاد من دعم مالي لما يضطلع به من أنشطة مساعدة تقنية متصلة بالتجارة. وأعربت عن بالغ تقديرها للأونكتاد على ما يقدمه من مساعدة في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وتحديداً، في دعم البلدان النامية فيما قامت به من أعمال تحضيرية لكانكون، فضلاً عما يقدمه من مساعدة بشأن التكامل الإقليمي. وعلاوة على ذلك، فنظراً لما للبلدان النامية من احتياجات آخذة في النمو في مجالي المساعدة التقنية والمساعدة على بناء القدرات، وفي ضوء ما ينهض به الأونكتاد من عمل لا يثمَّن في مجالي التجارة والمفاوضات التجارية وما يتصف به من كفاءة فيهما، أهابت البلدان النامية بالمجتمع الدولي أن يوفر للأونكتاد مزيداً من الموارد بغية تمكينه من النهوض بدوره التجاري والإنمائي على أكمل وجه. وذُكر أن للأونكتاد دوراً هاماً يؤديه تكميلاً لدور منظمة التجارة العالمية في تقديم المساعدة التقنية. وينهض الأونكتاد بمسؤولية خاصة في وضع الإطار المتكامل والبرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية (جايتاب) موضع التنفيذ.

٣٢- وأشارت بلدان عديدة إلى قراري الجمعية العامة ٥٧/٢٧٠ باء و٥٧/٢٥٠، اللذين يدعوان الأونكتاد ومجلس التجارة والتنمية إلى الإسهام في تنفيذ واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ حصائل مؤتمرات الأمم المتحدة وقممها الرئيسية والحوار الرفيع المستوى بشأن السياسات العامة المتصلة بوضع توافق الآراء المحرز في مونتيري بتاريخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موضع التنفيذ. وحدَّد القراران الأونكتاد والمجلس بوصفهما طرفين مؤثرين مؤسَّسيَّين هامين في العمل، في كامل منظومة الأمم المتحدة، على وضع حصائل مونتيري وجوهانسبرغ

والدوحة موضع التنفيذ. هذه المهمة تعمل على تعزيز العلاقة المباشرة بين المجلس والجمعية العامة وتتيح فرصة هامة لإبراز مسألتي التجارة الدولية والمفاوضات التجارية بالنسبة إلى التنمية.

٣٣- وذُكـــر أن للأونكتاد رؤية إنمائية شاملة. وينبغي للأونكتاد الحادي عشر أن يوفر الزخم الصحيح من أجل تعزيز هـــذه النظرة والمضي قدماً في عمل الأونكتاد، وأن يسهم إسهاماً إيجابياً في إعادة تنشيط النظام التجاري متعدد الأطراف وتوفـــير الزخم الصحيح من أجل إدماج البلدان النامية في النظام التجاري بما يعود عليها بالنفع. فعلى سبيل المثال، يمكنه المســـاعدة على تعزيز الروابط بين المفاوضات التجارية من جهة وقدرة البلدان النامية وتنافسيتها على صعيد العرض من الجهة الأخرى، وهي أمور تشكل معوقات لا يستهان بها لدى غالبية البلدان النامية.

جيم - التقرير المتعلق بالمساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني[٣]

١- كان معروضاً على المجلس، من أجل نظره في هذا البند، الوثيقة التالية:

"تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني" (TD/B/50/4).

٢- وقال **منسق وحدة مساعدة الشعب الفلسطيني**، إن الاحتلال الذي طال أمده والنزاع خلال السنوات الـــثلاث الماضية قد أديا إلى تمزُّق المجتمع وإحداث دمار بالإنتاج، مع رجحان كافة احتياجات الإغاثة على كفة بـــرنامج التنمـــية. وقد حُولت الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى "اقتصاد مزقته الحرب"، ويتعين أن تكون مجموعة السياســـات/المعونة لما "بعد النزاع" مختلفة نوعياً عن تلك التي صاحبت عمليات الانتعاش السابقة من الصدمات والاضطرابات.

٣- وأضاف أن العلاقة الاقتصادية الإسرائيلية الفلسطينية غير المتساوقة، في ظل الاحتلال وكما هي مرسومة في بروتوكول باريس على السواء، قد أعاقت إمكانات تحقيق التنمية المطردة للاقتصاد الفلسطيني. وأوضح أنه عند الانتقال من اقتصاد مزقته الحرب، يتعين أن تؤخذ العوامل الهيكلية في الحسبان في السياسة الإنمائية والتجارية لدولة فلســـطين مستقبلاً. كما يتعين إعادة بناء القطاع الخاص وتعزيز قدرته على التوريد، وإلا فلن يكون التعمير ولا النمو اللاحق عريض القاعدة وسيظل الفقر واسع الانتشار وشديداً.

٤- وأضـــاف أن إنجازات الأمانة في عام ٢٠٠٣ تشمل إجراء بحوث وتحليلات موجهة نحو العمل، وتقديم خدمـــات استشـــارية "سريعة الاستجابة" في عدة مجالات، وتنفيذ المرحلة الأولى من برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (أسيكودا: ASYCUDA)، وإحراز تقدم في تنفيذ مشروع تعزيز القدرات في مجال رصد الديون

---

(٣) يرد في تقرير المجلس إلى الجمعية العامة عملاً بمقرر الجمعية ٤٤٥/٤٧.

والتحليل المالي (دمفاس: DMFAS). وقال إن الأمانة، عند تصميم برنامج عملها وتنفيذه، قد ظلت على اتصال وثيق مع جميع المنظمات الدولية المعنية، وكذلك مع مراكز البحوث ومؤسسات المجتمع المدني. بيد أنه ليس لدى الأونكتاد، في عدة مجالات، ما يكفي من الموارد الخارجة عن الميزانية للوفاء بجميع التزاماته وبالاحتياجات الراهنة في مجال التعاون التقني. وسيتطلب بدء المرحلة الثانية من مشروع برنامج "أسيكودا" أن يكون لدى موظفي الجمارك في السلطة الفلسطينية إمكانية الوصول إلى مكاتبهم في المعابر الحدودية الفلسطينية مع مصر والأردن. وأوضح أن الأونكتاد يتطلع قدماً إلى تعاون السلطات الإسرائيلية في تمكين موظفي وخبراء مشاريع الأونكتاد من الوصول إلى مواقع المشاريع. وختاماً، أعرب عن امتنانه لما تلقته الأمانة من تمويل خارج عن الميزانية.

٥- وقال ممثل **فلسطين** إن المقارنة بين تقرير هذا العام وتقرير العام الماضي تشير إلى ازدياد تدهور الاقتصاد الفلسطيني، على عكس ما يرمي إليه الشعب الفلسطيني وأمانة الأونكتاد والبلدان المانحة. ويبين التقرير بوضوح وموضوعية المأساة الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الشعب الفلسطيني. ويشكل الاحتلال والتدابير المصاحبة له حرباً اقتصادية على المجتمع الفلسطيني، وقد أدت هذه الحرب ليس فقط إلى فرض تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي والتحكم في حركة السلع وفرض حصار خانق على الأراضي الفلسطينية، ولكنها أيضاً حرمت الشعب الفلسطيني من قوت يومه.

٦- وشكر أمانة الأونكتاد على جهودها المستمرة والبلدان المانحة على دعمها للشعب الفلسطيني. وقال إن الشعب الفلسطيني، وبعد عشرات السنين من المعاناة بسبب الاحتلال، وفي مقاومته للحرب الاقتصادية إلى جانب كل أنواع الحرب الإسرائيلية عليه، أصبح يشعر بضرورة مواجهة نتائج هذه الحرب بما يملك من إمكانيات متواضعة. وأصبح من الواضح أن التكافل بين الجماعات المختلفة في المجتمع يمثل آلية بقاء فعالة في مواجهة الأوضاع القاسية الحالية. فالوضع الحالي بعيد كل البعد عن الحد الأدنى المطلوب لبقاء الشعب الفلسطيني على المدى الطويل. وشدد على الحاجة إلى أن يواصل الأونكتاد تقديم دعمه إلى الشعب الفلسطيني، والحاجة إلى استمرار البلدان المانحة في تقديم دعمها، وإلى قيام البلدان العربية والشقيقة ومؤسسات التمويل المتعددة الأطراف بدعم الشعب الفلسطيني مالياً عن طريق أنشطة الأونكتاد.

٧- وأردف قائلاً إن الأمل ضعيف في الوصول إلى حل سياسي بسبب الحكومة الإسرائيلية الحالية التي لا تملك إلا الحلول العسكرية والقمع والاضطهاد والقتل لكل شيء لدى الشعب الفلسطيني من أجل تحقيق أهدافها التوسعية، بغض النظر عن ضحايا هذه الحلول وعن انتهاكات القانون الدولي.

٨- وتكلم ممثل **تايلند** باسم **مجموعة الـ ٧٧ والصين**، فأعرب عن قلقه البالغ إزاء تأثير النزاع المتطاول على الاقتصاد الفلسطيني. فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بأكثر من ٢٢ في المائة في عام ٢٠٠٢، وارتفعت البطالة إلى مستويات لم يسبق لها مثيل، الأمر الذي وضع أكثر من ثلثي السكان دون خط الفقر البالغ دولارين يومياً. وقال إن قدرة الاقتصاد على تبني استراتيجيات إنمائية لها مقومات البقاء قد استُنفدت، بالنظر إلى الهبوط البالغ لمستويات الاستثمار وتقلص مستوى حجم الشركات الفلسطينية. كما أن ميزانية السلطة الفلسطينية قد أصبحت تعتمد بشدة على المعونة المقدمة من المانحين، وحدثت تغييرات عميقة في هيكل الاقتصاد، وتدهور إسهام

قطـــاعي الصناعة التحويلية والتشييد في الناتج المحلي الإجمالي، كما اكتسبت الزراعة أهمية متزايدة كقطاع يمثل الملاذ الأخير للعاطلين عن العمل.

٩- وأيـــد وجهة نظر الأمانة القائلة بأن الجهود الإنمائية والبرامج الممولة من المانحين ينبغي أن تكون مختلفة نوعياً عن الماضي. إذ ينبغي وضعها في سياق المشاكل الخاصة لاقتصاد مزقته الحرب، كما ينبغي أيضاً أن تتناول النظام التجاري الآخذ في التشوه. وأوضح أن المساعدة المقدمة من المانحين قد تركزت بصورة رئيسية على تناول احتـــياجات الطـــوارئ لهذا الاقتصاد وعلى دعم الميزانية، ولكن لتجنب احتمال التسبب في زيادة الاعتماد على المعونة الخارجية، يلزم إيجاد إطار مترابط للسياسات يربط جهود الإغاثة بالأهداف الإنمائية الطويلة الأجل.

١٠- وأضاف أن المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني ما زالت تحقق نتائج باهرة، على الـــرغم من وجود بيئة تتسم بعدم التيقن. وشكر المانحين على كرمهم، ودعا المانحين التقليديين إلى تكثيف الدعم المقـــدم مـــنهم، وأيد جهود الأمانة الرامية إلى تحديد مصادر تمويل جديدة، وخاصة المؤسسات الإقليمية المتعددة الأطراف.

١١- وتكلمـــت ممثلة **عمان** باسم **المجموعة الآسيوية والصين**، فأعربت عن تقديرها للدعم المستمر المقدم من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني. وأكدت على أن مأساة الشعب الفلسطيني قد اشتدت في ظل مواصلة الاحتلال وتصـــعيد سياسات الإغلاق والحصار التي تفرضها قوات الاحتلال الإسرائيلي. وأوضحت أن الهدف الاقتصادي للاحتلال يتمثل، من ناحية، في تعويق قدرة الشعب الفلسطيني على الإنتاج وإطعام نفسه بنفسه، واستنفاد قدرة الاقتصاد وحرمان الشعب من مصادر دخله كما يتمثل هذا الهدف، من الناحية الأخرى، في عدم السماح للشعب الفلسطيني إلا باستهلاك منتجات إسرائيلية. وقد أدى ذلك إلى إزالة الطابع الرسمي عن الاقتصاد الفلسطيني وإيجاد وضع لم يسبق له مثيل من التبعية الاقتصادية القسرية.

١٢- وأثنـــت عـــلى الاقتصـــاد الفلسطيني لمثابرته على البقاء رغم جميع الأنواء. وترجع روح البقاء هذه إلى شبكات الأمان الاجتماعية الابتكارية التي أوجدها هذا الشعب، وإلى قدرة السلطة الفلسطينية على البقاء وعلى مواصلة استخدام أكثر من ثلث القوة العاملة، وإلى عدم انقطاع الدعم المقدم من مجتمع المانحين. وقالت إنها لذلك تشـــكر مجتمع المانحين وتحثهم على مواصلة زيادة دعمهم المقدم إلى الشعب الفلسطيني. وطلبت أيضاً من المجتمع الدولي اتخاذ موقف قوي ضد سياسات الحصار والإغلاق التي تفرضها قوات الاحتلال الإسرائيلي.

١٣- وحثت على تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمانة، والتي تدعو إلى إيجاد إطار يربط بين جهود الإغاثة والأهداف الإنمائية الطويلة الأجل، بينما يحد من تسرب الموارد الفلسطينية إلى الاقتصاد الإسرائيلي. وأشارت أيضاً إلى ضرورة إعادة النظر في العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية الفلسطينية القائمة، التي أدت إلى التوازن غير المنصف القائم حالياً. ودعت أعضاء المجلس إلى مواصلة دعمهم لـ `وحدة مساعدة الشعب الفلسطيني` في الأونكتاد وحيت الشعب الفلسطيني على صموده الذي سيؤدي في خاتمة المطاف إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة تتمتع بالشرعية الدولية.

١٤- وتكلم ممثل **زمبابوي** باسم **المجموعة الأفريقية** فقال إن تقرير الأمانة يبين أن الاحتلال والنزاع اللذين طال أمدهما قد حوّلا فعلاً الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى "اقتصاد مزقته الحرب"، بما لذلك من آثار سلبية على النمو الاقتصادي والعمالة والفقر والتجارة والتمويل. وهذا يستلزم اتخاذ المجتمع الدولي إجراءات لكي يضطلع بمسؤوليته فيما يتعلق بالتخفيف من هذه الأوضاع القاسية التي تواجه الشعب الفلسطيني المحتل كما يستلزم استخدام جميع الوسائل لتحقيق هذه الغاية، بما في ذلك تقديم مساعدة مالية كافية. أما دعوة الأونكتاد إلى إيجاد إطار جديد للسياسات يربط بين جهود الإغاثة والجهود الإنمائية فإنه يمثل تحدياً يدعو إلى التفكير الإبداعي خارج الإطار التقليدي من أجل الاستجابة للاحتياجات الملحة للشعب الفلسطيني.

١٥- وأضاف أن المهمة المباشرة الآن أكثر من غيرها هي تعزيز الاقتصاد الفلسطيني للتخفيف من اعتماده المطول على الاقتصاد الإسرائيلي واندماجه المنحرف فيه. ويبين تقرير الأمانة بوضوح الآثار المترتبة على التسرب المفروض للموارد الاقتصادية إلى إسرائيل. ففي وقت يتسم بندرة الموارد وانخفاض تدفقات رؤوس الأموال، توجد حاجة ملحة إلى ضمان توجيه جميع الأموال إلى المستهدفين المشروعين بها، وهم الفلسطينيون الذين يعانون من الاحتلال اليومي والمحرومون من فرصة متكافئة لإعمال حقوقهم الإنمائية غير القابلة للتصرف.

١٦- وتكلم ممثل **إيطاليا** باسم **الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة إليه (إستونيا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا) وباسم البلدان المرتبطة به (بلغاريا، ورومانيا، وتركيا)** فقال إن تقرير الأمانة يبين بكل وضوح أن سنوات الدمار الواسع الانتشار والتدهور الاقتصادي المستمر قد حولت الأراضي الفلسطينية إلى اقتصاد مزقته الحرب. وأضاف أن الزيادة في الدعم المقدم من المانحين من أجل جهود الإغاثة والتنمية وتحقيق ملاءة الميزانية تشكل أحد العوامل الرئيسية التي تمكن الاقتصاد الفلسطيني من أداء عمله.

١٧- وأثنى على الأونكتاد لجهوده الرامية إلى الإسهام في التنمية الاقتصادية الفلسطينية. فعلى الرغم من اشتداد النزاع، حقق الأونكتاد تقدماً من أجل دفع المشاريع إلى الأمام أو إتمامها بقصد بناء قدرات فعالة في مجال رسم السياسات والإدارة الاقتصاديتين ودعم القطاع الخاص. ومما يتسم بأهمية حاسمة بشكل خاص العلاقة الوثيقة التي تبقي عليها الأمانة مع المنظمات الدولية المختصة والبلدان المانحة، فيما يتعلق بتصميم برنامج عملها وتنفيذه على السواء.

١٨- بيد أنه بدون تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، لا يمكن لهذه المساعدة أن تحقق إلا الحد الأدنى. إذ ينبغي أن يباشر الطرفان مفاوضات من أجل تحقيق سلام دائم يسمح لدولتين، هما إسرائيل وفلسطين مستقلة ديمقراطية التي لها مقومات البقاء، بالعيش جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها، على أساس المبادئ الموضوعة في مدريد وأوسلو وطبقاً للقرارات التي اعتمدها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ولا بديل عن التنفيذ السريع والكامل لخارطة الطريق بحسن نية من جانب كلا الطرفين.

١٩- وشكر ممثل **الجمهورية العربية السورية** الأونكتاد على دعمه المتواصل للشعب الفلسطيني. وقال إن تقرير الأمانة يقدم استعراضاً موضوعياً للجوانب الاقتصادية من معاناة الشعب الفلسطيني. ويثير هذا التحليل السؤال عما إذا كان يمكن أن تتحقق التنمية الاقتصادية لشعب مزقه الاحتلال ويُحرم من أبسط حقوقه في التنمية، كما هي منصوص عليها في القانون الدولي والاتفاقيات الدولية. وينبغي أن يضطلع المجتمع الدولي بمسؤوليته عن وضع حد للاحتلال الإسرائيلي وضمان تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع.

٢٠- وأعرب عن تأييده للتوصيات الواردة في التقرير، التي تشدد على الحاجة إلى ربط جهود الإغاثة بالأهداف الإنمائية الطويلة الأجل، وخاصة في مجال الزراعة. وحث المجتمع الدولي على مواصلة دعمه لـ `وحدة مساعدة الشعب الفلسطيني` لتمكينها من الاضطلاع بولايتها. وختاماً، دعا المجتمع الدولي إلى إلزام إسرائيل بوقف كل من توسيع المستوطنات والحصار الاقتصادي وتدمير الهياكل الأساسية الإنمائية في الأراضي العربية المحتلة والانسحاب من هذه الأراضي. فمن شأن تحقيق سلام عادل وشامل، يقوم على الشرعية الدولية، أن يحفز الفرص الإنمائية في المنطقة بأسرها.

٢١- وشكر ممثل **مصر** الأونكتاد على جهوده وقال إن تقرير الأمانة يأتي في ظرف دقيق، حيث توجد هجمات يومية على أسباب عيش الفلسطينيين لحرمانهم من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية غير القابلة للتصرف، فضلاً عن حقوقهم السياسية المشروعة. وهذا يستلزم تقديم دعم إضافي إلى جميع المنظمات التي تساعد الشعب الفلسطيني واللاجئين الفلسطينيين. وينبغي أن يكون الهدف النهائي هو استقلال الشعب الفلسطيني كما ينبغي أن يكون ذلك هو مقياس جميع أوجه المساعدة الاقتصادية. وقد أدى تدمير القاعدة الاقتصادية والهياكل الأساسية الفلسطينية من جانب سلطات الاحتلال إلى إيجاد فجوات تتسرب منها المعونة الدولية إلى سلطات الاحتلال. ومن ثم يتعين دمج الجهود الاقتصادية والسياسية معاً وتنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تدعو إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي المحتلة وإعلان حق الشعب الفلسطيني في دولته المستقلة سياسياً والتي لها مقومات البقاء اقتصادياً.

٢٢- وأضاف أن الدمار المستمر والتدهور الاقتصادي قد حوّلا فلسطين إلى اقتصاد مزّقته الحرب، فهيكله مشوّه، ونموه سلبي، ويعاني من ضغوط مالية، ومن انخفاض في مستوى الدخل الفردي وفي الادخار، وزيادة التبعية الاقتصادية للخارج، والفقر. وينبغي قيام المجتمع الدولي بتحمل مسؤوليته من أجل التخفيف من هذه المأساة وتجنب حدوث أزمة إنسانية واجتماعية واقتصادية أكثر حدة حتى من تلك التي يشهدها بالفعل. وأيد مشاريع الأونكتاد الرامية إلى تدعيم الأمن الغذائي، وترويج التجارة وتشجيع الاستثمار، ومنح معاملة تفضيلية، وبناء القدرة المؤسسية. بيد أنه أعرب عن وجود حاجة إلى إيجاد حلول مبتكرة وأنه يتعين على الأونكتاد أن يطبق معرفته الفنية والتحليلية وأن يستفيد من تكنولوجيات الاتصال الجديدة لتمكين الشعب الفلسطيني من التغلب على الحواجز الجغرافية الداخلية والخارجية. وختاماً، فإنه حيّا الشعب الفلسطيني على إرادته القوية وصموده غير العادي اللذين سيؤديان حتماً إلى تحقيق الاستقلال الوطني في ظل الشرعية الدولية.

٢٣- وقال ممثل **الجزائر** إن الأونكتاد قد أتاح دائماً استعراضاً دقيقاً للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل تأزم الوضع السياسي والآثار المدمِّرة المترتبة على الممارسات الإسرائيلية. وأوضح أن خارطة الطريق قد ولّدت آمالاً في العودة إلى المفاوضات ولكن التقرير الأخير الذي أعدته الأمانة يؤكد تأثير الحرب المدمِّر على المؤسسات الفلسطينية الخاصة والعامة التي خرّبها الحصار الاقتصادي الإسرائيلي.

٢٤- وعلى الرغم من الأوضاع المتدهورة والعقبات الإسرائيلية، فإن الأونكتاد قد حافظ على مساعدته المقدمة إلى الشعب الفلسطيني وفقاً لاحتياجات السلطة الفلسطينية وأولوياتها الإنمائية. كما أن الأونكتاد اقترح أنشطة جديدة لمساعدة الشعب الفلسطيني على تحمُّل الأزمة الاقتصادية، وخاصة فيما يتعلق بالأمن الغذائي، وتيسير التجارة، والمعاملة الخاصة والتفاضلية للصادرات الفلسطينية، والتكامل الإقليمي، وترويج الاستثمار. وأعرب عن تقديره لتلك الجهود وعن دعمه للأنشطة الجديدة المقترحة، ودعا مجتمع المانحين والمنظمات الدولية إلى رعاية هذه الأنشطة.

٢٥- وسأل ممثل **إسرائيل** عمّا إذا كان وجود بند خاص على جدول الأعمال يتناول الاقتصاد الفلسطيني وبرنامج الأمانة الخاص الذي يتناول هذه المسألة هو أمر يتفق حقاً مع المعايير الاقتصادية الموضوعية أم أنه نتاج بواعث سياسية خفية. فوفقاً لجميع المعايير المعقولة، تتسم حالة الاقتصاد الفلسطيني بأنها أفضل كثيراً منها في كثير من المناطق الأخرى في العالم. وبعض الإحصاءات الواردة في تقرير الأمانة موضع شك؛ فبالمقارنة مع البيانات الواردة في التقارير الصادرة مؤخراً عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، يتسم تقرير الأونكتاد بأوجه اختلاف مشكوك فيها في بعض المؤشرات الرئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التقرير يقلِّل من مستوى نمو الاقتصاد الفلسطيني قبل أحداث الشغب الأخيرة. وتُفتقد في التقرير الصلة الواضحة بين النمو الاقتصادي ووقف العنف، كما أنه لا يذكر أن معظم الإيرادات الضريبية الفلسطينية المحتجزة حتى نهاية عام ٢٠٠٢، وهي ٧٠٠ مليون دولار، قد حُوِّلت منذ وقت طويل إلى السلطة الفلسطينية. ولا يذكر التقرير أيضاً التفاصيل التي كُشِف عنها مؤخراً والخاصة بمبلغ ٩٠٠ مليون دولار سُرِّب إلى حساب سري خاص يخضع للسلطة الشخصية للسيد عرفات، بدلاً من أن يصل إلى الميزانية الفلسطينية. وإذا كانت الحالة رهيبة فعلاً هكذا، فإن هذا المبلغ كان ينبغي استخدامه للتخفيف من المحنة الاقتصادية الفلسطينية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يكشف التقرير عن تقديرات صندوق النقد الدولي القائلة بأن الاقتصاد الفلسطيني قد بدأ في الاستقرار في الآونة الأخيرة وأن التدهور قد تم احتواؤه، ولا هو يأخذ في الحسبان العوامل الهيكلية التي لا صلة لها بإسرائيل والتي تمارس تأثيراً سلبياً قوياً على الاقتصاد الفلسطيني. ويركز التقرير على الضرر المحتمل حدوثه للاقتصاد الفلسطيني بسبب ربطه بالاقتصاد الإسرائيلي، بينما تسلط مصادر أخرى الأضواء، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، على الفوائد المحتملة لهذا التعاون.

٢٦- وأضاف أن التقرير يتجنب طرح الأسئلة الرئيسية وهي السبب في الوصول إلى الوضع الحالي وكيف كان يمكن تجنب التدهور الذي حدث خلال السنوات الثلاث الماضية. وهو لا يسأل لماذا قررت السلطة الفلسطينية عدم مواصلة العملية السياسية ولجأت بدلاً من ذلك إلى ممارسة العنف المستمر ضد الإسرائيليين لتحقيق هدف سياسي غير واضح. وسأل عمّا إذا كان البادئون بهذا العنف قد وضعوا في الاعتبار صعوبات مواصلة التنمية

الاقتصادية الإيجابية في ظل بيئة أوجدوها عن وعي واتسمت بموجة من العنف أضرّت ليس بالاقتصاد الفلسطيني فحسب بل وباقتصادات أخرى في المنطقة كذلك، ولا سيما إسرائيل.

٢٧- وأردف قائلاً إن إسرائيل قد حاولت مراراً إعادة وضع النظام الاقتصادي على مساره عن طريق تيسير التجارة واستخدام العمال الفلسطينيين في إسرائيل. ولكن ردود الفعل كانت على نحو متكرر هي شن هجمات عنيفة على المدنيين والجنود الإسرائيليين، وارتكاب فظائع إرهابية، ولا سيما التفجيرات الانتحارية في المدن والمطاعم والحافلات والجامعات الإسرائيلية، مما عرقل مواصلة هذه المبادرات الإيجابية. بيد أنه قد ظل لدى إسرائيل طوال السنوات الثلاث الماضية الاستعداد للعمل مع الفلسطينيين من أجل تحسين اقتصادهم، بما في ذلك تحسينه عن طريق دخول ٢٥ ٠٠٠ عامل فلسطيني مؤخراً إلى إسرائيل، وتحديد الأنشطة في المناطق الصناعية الحدودية، وبذل الجهود الرامية إلى تعزيز المجمعات الصناعية، ومنح التصاريح لآلاف رجال الأعمال الفلسطينيين لدخول إسرائيل. ومما يؤسف له، أن الجهود المستمرة الرامية إلى فتح إسرائيل أمام العمال النهاريين الفلسطينيين لم تثمر سوى أعمال إرهابية، مثل التفجير الانتحاري الأخير الفظيع الذي ارتُكب في حيفا كما أن التحذيرات من وقوع هجمات وشيكة قد أجبرت إسرائيل على إعادة فرض قيود على دخول الفلسطينيين إلى إسرائيل.

٢٨- ومضى قائلاً إنه متى انتهى العنف واستُؤنفت العملية السياسية، ينبغي لجميع الأطراف أن تكون على استعداد للمرحلة التالية لذلك، بما تنطوي عليه من التحسين الاقتصادي في الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي والاقتصادات العربية. وإذا أراد الأونكتاد حقاً أن يؤدي دوراً إيجابياً هادفاً في هذه المجالات، ينبغي أن يكون التحليل المهني الموضوعي هو بؤرة التركيز في أعماله، بدلاً من توجيه أصابع الاتهام إلى أحد الأطراف. وأضاف أن الوقت الذي بُذل في هذه المناقشة كان بلا فائدة؛ فالأمر الذي سيحقق النمو الاقتصادي هو وضع حد للعنف والتحريض، والتصدي للإرهاب وإعادة تنشيط عملية السلام. هذه هي الرسالة التي ينبغي أن يوجهها المجلس إلى تلك القوى السياسية التي طلبت من الأونكتاد ومن محافل دولية أخرى التأكيد على حالة الفلسطينيين. أما ما عدا ذلك فهو مجرد كلام.

٢٩- وقال ممثل **جمهورية إيران الإسلامية** إن الفظائع التي ارتكبها نظام الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني خلال السنوات الثلاث الأخيرة قد أبطلت مفعول كل مساعدة ثنائية ومتعددة الأطراف مقدمة إلى فلسطين وتسببت في أوضاع لا يمكن للسكان احتمالها وفي تحديات شديدة أمام السلطة الحاكمة. وقد تكون لأنشطة المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد فعاليتها في حالة السلم، أما في بيئة تتسم بالعنف وبارتكاب الجيش الإسرائيلي اعتداءات واغتيالات يومية فإنه يلزم إيجاد نهج جديد لتلبية احتياجات الفلسطينيين فيما يتعلق بالصحة والمأوى والأمن الغذائي. وأعرب في هذا الصدد عن تقديره لجهود الأونكتاد الرامية إلى القيام، بالتعاون مع منظمات دولية أخرى، بإعداد خطة طوارئ للشعب الفلسطيني في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك من أجل مبادرة "منتدى إعادة تأهيل وتنمية فلسطين"، وشدد على استعداد بلده للإسهام في هذه الجهود. وقال إنه يشجع الأونكتاد أيضاً على تيسير اشتراك خبراء فلسطينيين على نحو أنشط فيما ينظمه من اجتماعات خبراء، وحلقات عمل وحلقات دراسية إقليمية، وكذلك في أنشطته المتعلقة ببناء القدرات.

٣٠- وقال ممثل **أفغانستان** إن تقرير الأمانة يقدم صورة لوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة يبعث على الانزعاج. بيد أن هذا التقرير لا يسلط الأضواء على العوامل التي أدت إلى الوضع الحالي، وخاصة التدابير القاسية المفروضة بذريعة الأمن والتي أثرت على الحياة اليومية للشعب الفلسطيني. وهذه التدابير تشمل مصادرة الأراضي، وتدمير المنازل، واقتلاع الأشجار، وتوسيع المستوطنات، وعمليات الاغتيال المقصودة، والجدار العازل الشائن. وأعرب عن تأييده للتوصيات الواردة في التقرير، والتي تؤكد على أن دولة فلسطين، كما هي متوخاة في قرار مجلس الأمن ١٣٩٧(٢٠٠٢)، ينبغي ألا تكرر الأخطاء المرتكبة في أماكن أخرى عند التعامل مع التركة الاقتصادية للحرب. وقال إنه لا يمكن المغالاة في التأكيد على الحاجة إلى إحياء القطاع الخاص. وأضاف أنه يوافق على أن السلطة الفلسطينية، حتى في ظل أوضاع عدم التيقن، تحتاج إلى تنمية التجارة المتكاملة وسياسات العمل المرتكزة على رؤية اقتصادية ذات أهداف محددة كمياً وزمنياً وقابلة للتحقيق ومحددة بالقطاعات. وامتدح الأمانة لرؤيتها وعملها المنهجي بشأن الاقتصاد الفلسطيني وللمساعدة التقنية المتواصلة المقدمة منها في ظل أوضاع شبه مستحيلة، وطالب بتوجيه المزيد من الموارد عن طريق الأونكتاد من المانحين التقليديين من البلدان المتقدمة ومن المانحين العرب والمؤسسات المتعددة الأطراف. بيد أن العمل الهام الذي يقوم به الأونكتاد ووكالات أخرى لا يمكن أن يكون بديلاً عن بذل جهود جادّة ومستمرة من جانب المجتمع الدولي للإصرار على تنفيذ خارطة الطريق المؤدية إلى تسوية سلمية تنفيذاً ليس فيه مزيد من التأخير.

٣١- وأشارت ممثلة **لبنان** إلى أن السنوات الثلاثة الماضية قد شهدت تراجعاً مستمراً في الأوضاع الاقتصادية بالأراضي الفلسطينية المحتلة. فقد ساء التدهور الهيكلي لهذا الاقتصاد وتفاقمت الفجوة التجارية والعجز المالي وتأزم الفقر، مما حوّل الأراضي الفلسطينية إلى اقتصاد مزّقته الحرب. وأدى التدمير الإسرائيلي المنهجي للبنى التحتية الفلسطينية وسياسة الإغلاق وفرض قيود على الحركة واتباع ممارسات أخرى حرمت الفلسطينيين من حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية إلى زيادة تفاقم الأوضاع الاقتصادية بقدر كبير. وأعربت عن امتنانها للأونكتاد لمساعدته المستمرة للشعب الفلسطيني وأكدت على ضرورة استمرار هذه المساعدة. وحثت أيضاً المجتمع الدولي والبلدان المانحة على تكثيف دعمها بغية تمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق استقلاله الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

٣٢- وقال ممثل **الأردن** إنه كان يأمل أن يكون تقرير هذا العام أكثر إيجابية من تقرير العام الأخير، ولكن بدلاً من ذلك فإنه يشير إلى اقتصاد فلسطيني يعاني من الوهن ويتجه إلى مزيد من الصعاب، وهو أمر ينعكس سلبياً على الأوضاع الاجتماعية. وأضاف أنه كان يؤمل أن تشكل خارطة الطريق أساساً متيناً لإحراز تقدم نحو السلام، ولكن يبدو أنه ما زالت توجد حاجة إلى الالتزام الجدي لضمان تنفيذها. ومن شأن تحقيق التقدم في هذا الميدان أن يؤدي إلى خارطة طريق اقتصادية تحدد الخطوات المطلوبة لإنقاذ الاقتصاد الفلسطيني. وأعرب عن تقديره للدور الرائد الذي تنهض به `وحدة مساعدة الشعب الفلسطيني` في دعم أجهزة السلطة الفلسطينية المعنية بإدارة الاقتصاد الكلي، وأعرب عن أمله في أن يواصل الأونكتاد الاضطلاع بهذا الدور. وأعرب أيضاً عن الأمل في أن يزيد المانحون دعمهم للأونكتاد لكي يتمكن من تنفيذ الأنشطة الجديدة المقترحة. وقال إنه يأمل خاصة في ظهور مصادر تمويل إقليمية ودولية جديدة تقدم الدعم إلى هذه الأنشطة. وأخيراً، فإن التطورات الاقتصادية السلبية التي

يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني لا تقتصر على الأراضي الفلسطينية بل إنها تمتد إلى سائر البلدان في المنطقة، بما في ذلك إسرائيل.

٣٣- وقال ممثل **الولايات المتحدة الأمريكية** إن الناس قد يختلفون بشأن كيف يوزعون اللوم بخصوص الحالة في فلسطين، ولكن لا يمكن لأحد أن ينازع في الدمار الذي لحق بالشعب الفلسطيني في السنوات الأخيرة، بالنظر إلى أن الأدلة على ذلك في غاية الوضوح. وأوضح أن نهج حكومته بشأن هذه المشكلة يتكون من ثلاثة أجزاء. أولاً، فإن لتحقيق السلام أهمية عظمى، وأي تقدم سياسي أو اقتصادي يتطلب أداء أمنياً فعالاً من جانب الفلسطينيين؛ فبدون سلطة فلسطينية يمكن أن توجِّه شعبها توجيهاً فعالاً نحو إقرار السلام، فسيكون من الصعب للغاية تحقيق تقدم. ثانياً، فإن التقدم يتطلب إيجاد عملية سياسية جادة تهدف إلى حل قائم على وجود دولتين وتأتي بالأمل إلى الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء. ثالثاً، تتطلب الأزمة الاقتصادية المستمرة بذل جهد إنساني متواصل، فضلاً عن بناء مؤسسات فلسطينية مسؤولة. وأوضح أن بلده قد أخذ زمام المبادرة في الجهود الإنمائية والإنسانية على السواء، فبلغت تبرعاته إلى السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني منذ عام ١٩٩٣ ما يربو على مليار دولار. وفي عام ٢٠٠٢، بلغ مجموع المساعدة المقدمة من الولايات المتحدة إلى الشعب الفلسطيني أكثر من ١٨٠ مليون دولار. وهذا يجعل الولايات المتحدة أكبر مانح ثنائي في الضفة الغربية وغزة. بيد أن النقود وحدها لا يمكن أن تحقق المطلوب، بالنظر إلى وجود حاجة إلى شركاء يعملون على نحو بنّاء لتلبية الاحتياجات الفلسطينية ولوضع كلا الطرفين مرة أخرى على طريق السلام.

٣٤- وأعرب ممثل **تونس** عن شكره لـ `وحدة مساعدة الشعب الفلسطيني` على الجهود الهامة التي تضطلع بها في مساعدة الشعب الفلسطيني على تحمُّل عمليات الإغلاق والممارسات الإسرائيلية الأخرى التي أدت إلى خنق الاقتصاد الفلسطيني. ويُبرِز التقرير حجم معاناة الشعب الفلسطيني والتدهور الاقتصادي الذي حوَّل الأراضي الفلسطينية إلى اقتصاد مزّقته الحرب. وهذا الوضع يتطلب من مجتمع المانحين زيادة المساعدة المقدمة منه إلى الشعب الفلسطيني، ليس فقط بتلبية الاحتياجات الطارئة، ولكن أيضاً بدعم التنمية الاقتصادية المطردة. وامتدح الجهود المنسقة التي يقوم بها الأونكتاد في مساعدة السلطة الفلسطينية وأعرب عن تأييده للأنشطة الجديدة المقترحة من الأونكتاد، ولا سيما في مجال تحقيق الأمن الغذائي، وتيسير التجارة، وخدمات النقل والتموين. ودعا البلدان المانحة إلى تقديم الموارد المطلوبة لتنفيذ هذه الأنشطة.

٣٥- وقالت ممثلة **إندونيسيا** إنها توافق على أن التدهور الاقتصادي المستمر والدمار الواسع الانتشار قد حوّلا الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى "اقتصاد مزقته الحرب". ومن واجب المجتمع الدولي ضمان التخفيف من الأوضاع الاقتصادية الراهنة وضمان أن تواصل السلطة الفلسطينية أداء مهامها والاستعداد للأمر الحتمي المتمثل في إنشاء الدولة الفلسطينية. وأضافت إن الجهود المبذولة من جانب المجتمع الدولي لن تكون لها الآثار القصوى المرجوة إذا لم تتح للشعب الفلسطيني الفرصة لإعادة بناء اقتصاده في ظل بيئة يسودها السلام. ولذلك ينبغي قيام الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية بدور هام في تحقيق الأولويات الإنمائية في مرحلة التعمير التي تعقب النزاع. وعلاوة على ذلك، فإن دور القطاع الخاص، ولا سيما مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، يتسم بأهمية حيوية. ورحبت بالأنشطة الجديدة المقترحة من الأونكتاد، وخاصة تلك التي تستهدف تحقيق الأمن الغذائي وتيسير التجارة

وترويج الاستثمار. وأكدت على الحاجة إلى بناء شراكة استراتيجية دولية بغية ضمان تقديم ما يكفي من المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.

٣٦- وقال ممثل **جامعة الدول العربية** إن تقرير الأمانة يقدم صورة واضحة للمعونة الدولية المقدمة إلى فلسطين وللكيفية التي يتحكم بها الاحتلال الإسرائيلي تحكماً كاملاً في حياة الشعب الفلسطيني. وقد أدت هذه الحالة إلى زيادة إقفار الشعب الفلسطيني وحرمانه من القدرة على الإنتاج، مما يجبره على الاعتماد بشكل كامل على المنتجات الإسرائيلية وعلى الاقتصاد الإسرائيلي: فنسبة ٧٠ في المائة من العجز التجاري الفلسطيني ترجع إلى المبالغ المدفوعة للواردات المجلوبة من إسرائيل، وهو ما يعني أن الاقتصاد الإسرائيلي قد نال ما يصل إلى ١,٤ مليار دولار من أموال الإغاثة الموجهة إلى فلسطين في عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ وقدرها ملياران من الدولارات. وبعبارة أخرى، فإن نحو ٥٠ في المائة من الإنتاج المحلي يتسرب إلى الاقتصاد الإسرائيلي كل عام. وأوضح أن نية السياسات الإسرائيلية هي تشويه هيكل الاقتصاد الفلسطيني وإزالة الطابع الرسمي عنه، مما أدى إلى انخفاض حاد في قدرة مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم على الإنتاج والتوظيف. وحث المجتمع الدولي على تبني مواقف أكثر صلابة في مواجهة الاحتلال والإغلاق والحصار الجماعي الذي تفرضه قوات الاحتلال الإسرائيلي. ودعا أيضاً إلى زيادة الدعم المقدم من المجتمع الدولي إلى الشعب الفلسطيني وإعادة النظر في العلاقات الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية التي أدت إلى هذا الوضع المأساوي.

٣٧- وأعلن تأييده للتوصيات الواردة في تقرير الأمانة، التي تدعو إلى وضع إطار للربط بين الإغاثة والتنمية. وأعرب عن أسفه لأن جزءاً كبيراً من المبالغ الهامة التي رصدتها القمة العربية في بيروت في عام ٢٠٠١ لمساعدة الشعب الفلسطيني قد استفاد منها الاقتصاد الإسرائيلي، ولذلك فإنه يجب توجيه الدعم إلى القطاع الخاص الفلسطيني ومؤسسات أعماله الصغيرة والمتوسطة الحجم. وختاماً، فإنه امتدح صمود الشعب الفلسطيني، الذي سيؤدي في خاتمة المطاف إلى إقامة دولته المستقلة وأعرب عن أمله في أن يواصل أعضاء الأونكتاد مؤازرتهم لـ `وحدة مساعدة الشعب الفلسطيني` في الأونكتاد لكي تواصل أنشطتها الهامة.

دال - تقرير اجتماع الشخصيات البارزة بشأن قضايا السلع الأساسية[٤]

١- كانت معروضة على المجلس، من أجل نظره في هذا البند، الوثيقة التالية:

"تقرير اجتماع الشخصيات البارزة بشأن قضايا السلع الأساسية، المعقود في قصر الأمم، جنيف ٢٢-٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣" (TD/B/50/11)

---

(٤) يرد في تقرير المجلس إلى الجمعية العامة عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٣٦/٥٧.

٢- تحـــدث **الأمـــين العام للأونكتاد**، فأشار إلى أهمية السلع الأساسية من أجل العملية الإنمائية في كثير من البلدان النامية، لا سيما أقلها نمواً. وقال إن من بين المشاكل الخاصة التي يواجهها قطاع السلع الأساسية معدلات التبادل التجاري الآخذة في الانخفاض، والتقلب الحاد في الأسعار والإيرادات، وركود الطلب، وعدم القدرة على تنويع هياكل الإنتاج والتصدير، ومواطن الضعف المتصلة بالعرض، بما في ذلك عجز المصدِّرين في كثير من البلدان النامية عن دخول القطاعات الأكثر دينامية وربحاً في أسواق السلع الأساسية. وبالطبع، فإن السلع الأساسية ليست إشكالية فحسب، فهي قد تتيح فرصة للبلدان إذا ما أحسنت استخدامها. ومع أن المشاكل قد تواصلت على مر السنين، فإن المناقشات التي دارت في المحافل الدولية قد أظهرت نمطاً دورياً في أفضل الحالات، وكان النهج المتبع طـــوال العقديـــن الماضـــيين يتصف بالإهمال غير المقصود. وما سببته حالة الأسعار المؤسفة من شدائد اجتماعية واقتصادية، وخاصة فيما يتعلق بالبن والقطن، قد حظي مؤخراً باهتمام ملحوظ. وبين أن المضي قُدماً في هذا المجال يتطلب عملية تفكير بناء، يدعمها التزام سياسي قوي، بشأن المبادرات السلعية التي تركز على المشاكل الرئيسية، وتكون متمشية مع الواقع الراهن، وتتصف بالإبداع حيثما أمكن.

٣- وبـــيَّن أن فريق الشخصيات البارزة الخمس عشرة المعني بقضايا السلع الأساسية قد اتبع نهوجاً فلسلفية وسياسية مختلفة، بل ومتعارضة، في معالجة المشاكل السلعية والحلول الممكنة لها. وبين أن الفريق، بالرغم من عدم تجانســـه، قـــد اتفق على توصيات جوهرية إلى حد جدير بالملاحظة، وجيدة التركيز، ومرتبة حسب الأولويات، وقابلـــة للتطبـــيق عملياً. وقد روعي في هذه التوصيات ما حدث من تطورات في المحافل ذات الصلة، كمنظمة التجارة العالمية، واستُرشد فيها بالعبر المستخلصة من الخبرة الإيجابية المكتسبة لدى العديد من البلدان النامية التي نجحت في مجال السلع الأساسية. وبيَّن أن مجالات المواضيع التي تحظى بالأولوية العليا هي: زيادة فرص الوصول، عـــلى قدم المساواة وعلى نحو يمكن التنبؤ به، إلى أسواق السلع الأساسية التي توليها البلدان النامية أهمية أساسية؛ ومعالجة مشاكل العرض المفرط؛ وجعل خطط التمويل التعويضي سهلة الاستخدام وقابلة للتنفيذ؛ وتعزيز القدرات والمؤسسات؛ واستكشاف إمكانات إنشاء صندوق دولي جديد لتنويع الصادرات. وبيَّن أن الأولوية التي تم إيلاؤها لخطـــط الـــتمويل التعويضي وصندوق تنويع الصادرات هي أمر يتصف بأهمية خاصة وينم عن تفكير جديد. أما التوصية المتعلقة بالتمويل التعويضي فهي خطوة هامة في مواءمة خطط التمويل التعويضي مع الممارسات التجارية الحديثة. وفيما يتعلق بصندوق تنويع الصادرات، فإن الخطوة الإبداعية هي الاقتراح بأن يركز هذا الصندوق على تنمية قدرة القطاع الخاص وربطه بأنشطة محددة من قبيل تعزيز بناء المؤسسات وبناء القدرات.

٤- وفـــيما يـــتعلق بالتوصيات الأخرى، بيَّن أن التشديد على المسؤولية الاجتماعية للشركات وعلى إقامة الشراكات ذات القاعدة العريضة سعياً إلى إيجاد حلول للمشاكل السلعية هو تشديد ذو دلالة، من حيث إنه يحظى بتأييد الممثل رفيع المستوى للقطاع الخاص، ألا وهو كبير الموظفين التنفيذيين لشركة نسليه. وفيما يتعلق بتنظيم الشؤون الضريبية، بيَّن أن ما يعلَّق من أهمية على الصلة التي لا تنفصم بين بناء المؤسسات في تنظيم هذه الشؤون ووضع إطار إداري قوي هي أهمية جديرة بالذكر بوجه خاص.

٥- وبين أن التوصيات الموجهة إلى الأونكتاد تقدم له توجيهات مفيدة للغاية بشأن ما يضطلع به من عمل في مجال السلع الأساسية، وسيبذل الأونكتاد كل ما في وسعه، وخاصة لتلبية طلب استكشاف إمكانيات إقامة شراكة

جديـــدة بـــين الحكومات والشركات التجارية الخاصة، ورابطات المنتجين والتجار، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولـــية، في مجال السلع الأساسية، وللإعلان عن هذه الشراكة في الأونكتاد الحادي عشر. واختتم بيانه مبيناً أن فـــريقاً نظمته رئاسة الجمعية العامة سيتناول بالبحث تقرير الشخصيات البارزة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر في نيويورك، ومن ثم ستنظر فيه اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة.

٦- وتحدثـــت ممـــثلة **تايلند** نيابة عن **مجموعة الـ ٧٧ والصين**، فلاحظت أن العديد من التوصيات الرئيسية الـــواردة في التقرير تحظى بأولوية عليا وبيَّن أن أولى هذه التوصيات هي زيادة فرص الوصول، على قدم المساواة وعلى نحو يمكن التنبؤ به، إلى أسواق السلع الأساسية التي توليها البلدان النامية أهمية أساسية؛ والتوصية الثانية هي ضـــرورة معالجة مشاكل العرض المفرط للعديد من السلع الأساسية من خلال برنامج مستدام للتنويع والترقي في سلســـلة القيمة، ينفذ على الصعيدين الوطني والعالمي؛ والتوصية الثالثة هي وضع خطط للتمويل التعويضي تكون أسهل استخداماً وأكثر قابلية للتنفيذ، مع إمكانية استكشاف إمكانية إنشاء صندوق جديد لتنويع الصادرات؛ أما التوصية الأخيرة فهي تقديم الدعم لبناء القدرات بغية الاستفادة من فرص التنويع.

٧- وبيَّنـــت أن الانخفاض في معدلات التبادل التجاري للسلع الأساسية ما زال يشكل إحدى أهم المشاكل الـــتجارية بالنسبة لكثير من البلدان النامية. وأن تأثُّر هذه السلع بالأزمات وتقلُّب أسعارها هما عاملان رئيسيان يعوقان التنمية الاقتصادية ويسهمان في مخاطر ومصاعب ماثلة أمام اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ويبين تقرير الشخصيات البارزة أن ثمة طائفة متنوعة من الإجراءات بإمكانها تحسين أوضاع أسواق السلع الأساسية والمساعدة على تخفيف وطأة الفقر. ونظراً لتوافق الآراء في هذا الشأن، فلا يوجد عذر لتبرير التقاعس الراهن عن التصدي لهـــذه المشاكل. وقالت إن التقرير يبين سبيلاً للمضي قُدماً في هذا المجال، وإن ما جاء فيه ممكن التنفيذ، شريطة وجـــود الإرادة السياسية. وأعربت عن رغبة مجموعتها في مواصلة بحث هذه المسألة مع شركائها الإنمائيين، بدءاً بمناقشة الجمعية العامة بشأن التقرير. وقالت إن معالجة مشاكل قطاع السلع الأساسية هي عنصر حاسم الأهمية في بلـــوغ الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة منها بالتقليل من الفقر. وأعربت عن أملها في أن تعطي هذه المبادرة من جانـــب الجمعـــية العامة دفعةً جديدةً للسعي إلى إيجاد حلول لمشاكل السلع الأساسية للبلدان النامية من خلال التعاون الدولي.

٨- وتحـــدث ممـــثل **زمبابوي** نيابة عن **المجموعة الأفريقية**، فقال إن السلع الأساسية ما زالت بمثابة العمود الفقري الاقتصادي لكثير من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. ومن بين المشاكل التي ألقي الضوء عليها في تقرير الشخصـــيات الـــبارزة الـــتدني المزمن في الأسعار وتقلبها، والخسائر في معدلات التبادل التجاري، والاختناقات المؤسســـية على الصعيدين الدولي والمحلي. وتعمل هذه المشاكل على إعاقة الجهود الوطنية الرامية إلى جعل السلع الأساسية التصديرية التقليدية، فضلاً عن المحاصيل الزراعية العالية القيمة، تستأثر بحصص لا بأس بها في الأسواق؛ وأعرب عن أمله في أن تنفذ التوصيات المقدمة في التقرير تنفيذاً كاملاً.

٩- وفـــيما يـــتعلق بفـــرص الوصول إلى الأسواق وتدني أسعار المحاصيل الزراعية، فإن العجز عن النفاذ إلى الأسواق الدينامية هو أمر ملحوظ بوجه خاص لدى البلدان الأفريقية؛ والتدني التقليدي في أسعار السلع الأساسية

يزيد الحالة سوءاً. وقال إن العمل على زيادة المحاصيل لا يقدم علاجاً. فينبغي بدلاً من ذلك إلغاء إعانات التصدير وغيرها من أشكال الدعم المحلي في البلدان المتقدمة، مما يُحدث تشوهات وانحرافات في الأسواق. وبين أن زيادة الإعانات المقدمة لمنتجي القطن في البلدان المتقدمة كان لها أثر مدمر في البلدان التي تعتمد على القطن، وخاصة في منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

١٠- وينبغي للمجلس أن يؤيد الشخصيات البارزة في ما خلصوا إليه من استنتاجات، كما ينبغي للجمعية العامة أن تعمل على ضمان تنفيذها. وقال إن التنفيذ التام والفعال لهذه التوصيات سيتطلب حشد جميع أصحاب المصالح وجميع الموارد حشداً منسقاً على الأصعدة الوطنية والإقليمية وعلى الصعيد العالمي. ينبغي للأونكتاد أن يواصل عمله الجوهري والتقني في مجال السلع الأساسية، وينبغي للبلدان المانحة أن تزيد مساهمتها في الأونكتاد من أجل وضع التوصيات موضع التنفيذ. وإضافة إلى ذلك، ينبغي للأمين العام للأونكتاد أن يسعى إلى إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بزيادة الميزانية العادية للأونكتاد. اختتم بيانه مشيراً إلى ما لقطاع السلع الأساسية من أهمية من أجل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لأفريقيا. وأعرب عن أمله في أن تسفر المناقشة في نيويورك عن دعم سياسي قوي من جانب المجتمع الدولي.

١١- وتحدث ممثل **بنن**، فقال إن تقرير الشخصيات البارزة بشأن قضايا السلع الأساسية يقترح اتخاذ تدابير محددة على الآجال القصير والمتوسط والطويل، وإن من شأن تنفيذ هذه التدابير أن يعمل على إزالة الآثار السلبية المتواترة في قطاع السلع الأساسية، كتلك التي لوحظت في السنوات الأخيرة. وتواجه أقل البلدان نمواً مصاعب جمة تحول دون استغلالها قطاع السلع الأساسية، الذي يشكل العمود الفقري لاقتصاداتها ومحور النشاط الرئيسي، إذ تستأثر السلع الأساسية بحوالي ٦٠ في المائة من حصائل الصادرات وتوظف قرابة ٨٠ في المائة من القوة العاملة. ومن بين القيود التي تواجهها البلدان النامية مشاكل النفاذ إلى الأسواق بسبب ارتفاع التعريفات الجمركية، والزيادات القصوى في هذه التعريفات، وتصاعديتها، والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، والحواجز التقنية أمام التجارة، وقواعد المنشإ، فضلاً عن الإعانات والدعم المحلي الذي تقدمه البلدان المتقدمة لمنتجيها ومصدِّريها. وبيَّن أن هذه التدابير التي تُحدث تشوهات وانحرافات في الأسواق تجعل البلدان النامية، وخاصة أقلها نمواً، في وضع غير مؤات في سلسلة القيمة. وقال إن منتجي القطن قد تضرروا تضرراً شديداً مما أسفرت عنه الإعانات في البلدان المتقدمة من نتائج بالغة الأثر، كما أن تدهور الأسعار وزيادة تقلبها فيما يتعلق بمحاصيل أخرى ذات أهمية بالنسبة لأقل البلدان نمواً، كالبن، هي أيضاً مسائل تدعو إلى القلق الشديد. وإضافة إلى ذلك، فإن الحاجة إلى استخدام حصائل الصادرات الآخذة في التدني من أجل خدمة الديون هي مسألة تعمل بدرجة خطيرة على تعقيد الحالة الاقتصادية للبلدان التي تعاني أصلاً عجزاً في ميزانياتها. هذه العوامل الخارجية جميعها، إلى جانب مواطن الضعف البشري والمؤسسي، تحد بدرجة خطيرة من قدرة أقل البلدان نمواً على النهوض بإنتاجيتها وتنويع إنتاجها. ودعا الجمعية العامة إلى المصادقة على التوصيات الواردة في تقرير الشخصيات البارزة، وخاصة فيما يتعلق بالنقاط التالية: تعزيز سبل النفاذ، على قدم المساواة وعلى نحو يمكن التنبؤ به، إلى أسواق السلع الأساسية التي توليها البلدان النامية أهمية أساسية؛ ومعالجة مشاكل العرض المفرط لعدد من السلع الأساسية؛ وجعل خطط التمويل

التعويضـــي سهلة الاستخدام وقابلة للتنفيذ؛ وتعزيز القدرات والمؤسسات؛ واستكشاف إمكانات إنشاء صندوق دولي جديد لتنويع الصادرات.

١٢- وتحـــدث ممـــثل **إيطاليا** نيابة عن **الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة إليه (إستونيا وبولندا والجمهورية التشـــيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا) وعن البلدان المرتبطة به (بلغاريا ورومانيا وتركيا)**، فقال إن توصيات الشخصيات البارزة مفيدة لكنها تركز تركيزاً غير متناسب على ما ينبغي فعلـــه على الصعيد الدولي. كما دعا إلى بذل جهود لا يستهان بها على الصعيد الوطني، لا سيما في أكثر البلدان اعـــتماداً على السلع الأساسية. وبيَّن أن الاتحاد الأوروبي ما برح منكباً على تحليل قطاعات السلع الأساسية من زاوية كامل سلسلة الإنتاج والتجارة والتجهيز وتجارة التجزئة؛ وأن السبيل قدماً أمام البلدان المعتمدة على السلع الأساسية هو في المقام الأول بتعزيز قدراتها ومؤسساتها. ويلزم العمل على زيادة القدرة التنافسية وهوامش الربح والقيمة المضافة ونصيب المنتجين من أسعار الاستهلاك. والحل المستدام لذلك على الأجل الطويل هو بالتنويع بسلع غـــير السلع الأساسية. وينبغي الاستناد في بناء القدرات إلى التحليل الميداني في فرادى البلدان، ويجب بذل الجهد الأكبر على الصعيد الوطني، ولكن مع التنسيق المناسب دولياً. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لإجراء تحسينات في نظم الإدارة المالية العامة وتعبئة الموارد، مع التركيز على بناء المؤسسات في إطار إداري قوي. وقد يؤدي هذا التركيز إلى زيادة إسهام القطاع في التقليل من الفقر.

١٣- ويؤيـــد الاتحاد الأوروبي ما تضمنه التقرير من دعوة إلى الإسراع في استئناف المفاوضات التجارية داخل منظمة التجارة العالمية، حيث تتيح هذه المفاوضات أفضل فرصة للتصدي لمشاكل السلع الأساسية. ويشجع الاتحاد الـــبلدان المـــتقدمة الأخرى على أن تحذو حذوه، وصولاً إلى إلغاء التعريفات تماماً على معظم أو كامل التبادل الـــتجاري مع أقل البلدان نمواً وبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وفيما يتعلق بالقطن، أبدى الاتحاد الأوروبي اســـتعداده لإلغـــاء أكثر أنواع الدعم تشويهاً للتجارة، بما يكفل إبقاء ما يترتب على نظام القطن لدى الجماعـــة الأوروبـــية من آثار لدى مزارعي غرب أفريقيا ووسطها عند أدنى حد. وثمة حاجة إلى رد منصف من جانـــب المجـــتمع الدولي، وإن إحداث تغير في هذا الشأن يتطلب إجراءً من جانب الفعاليات الكبيرة الأخرى في السوق. أما المخططات التعويضية، سواء ما يتعلق منها بالقطن أو بغيره من السلع الأساسية، فهي ليست وسيلة مستصـــوبة للتصـــدي للروابط المعقدة القائمة بين السياسة الزراعية والتجارة الدولية. فمن الأفضل معالجة هذه القضايا من خلال مفاوضات متكاملة في إطار منظمة التجارة العالمية.

١٤- وقال إن فرض رسم تصديري سيؤدي إلى تدني الأسعار لدى المزارعين، وهم الحلقة الأضعف في سلسلة الإمـــداد. وأعرب عن تأييد عام لبرامج المنظمة الدولية للبن ولتوصيات الشخصيات البارزة بشأن تشجيع صناعة القهـــوة عـــلى تولّـــي مسؤولية أكبر عن موَرِّديها الرئيسيين. وبيَّن أن فرص نجاح ترتيبات الإدارة بين المنتجين والمستهلكين محدودة للغاية، حيث إنها تتوقف في المقام الأول على رغبة المنتجين في المشاركة فيها، وهو أمر ليس محتملاً في الوقت الراهن. وفي حالة محدودية الموارد، من الحري بالمانحين أن يركزوا على المشاكل الهيكلية المحددة لدى أكثر البلدان اعتماداً ولدى المنتجين في هذه البلدان.

١٥- ويؤيد الاتحاد الأوروبي فكرة مواصلة تحليل ما يترتب على الإعانات من آثار في العرض وتخفيض الإعانات التي تفضي إلى العرض المفرط. والتحدي المطروح في هذه الحالة هو إلغاء أكثر الإعانات تشويهاً للتجارة. ولئن كان التمويل التعويضي قد يساعد على معالجة آثار تقلب الأسعار الدولية، فليس بإمكانه أن يقلل من هذا التقلب في حد ذاته، وقد يسهم في تشويه الأسواق والحوافز على التنويع. ويلزم استحداث أدوات مختلفة لأغراض مختلفة. وينبغي زيادة تطوير نظم معالجة مخاطر تقلب الأسعار من أجل المنتجين على الصعيد المحلي، كما يعكف الاتحاد الأوروبي على وضع مخططات تأمين أكثر استناداً إلى الأسواق. وعلى البلدان المنتجة للسلع الأساسية أن تطور نظم شبكات الأمان الداخلية لديها تكميلاً لما قد يوجد لديها من وسائل دعم على الصعيد الكلي.

١٦- ولا يعتقد الاتحاد الأوروبي أن إنشاء صندوق محدد لتنويع الصادرات سيعمل على إيجاد قيمة مضاعفة. فالتصدي لكل مشكلة محددة بإنشاء صندوق محدد أو مؤسسة محددة سيفضي إلى تشرذم المساعدة الإنمائية وتقويض ملكية البلدان لاستراتيجياتها الإنمائية. وهنا أيضاً، ينبغي التصدي لهذه المسائل في إطار الاستراتيجيات والخطط الإنمائية للبلدان.

١٧- ويمكن في الأونكتاد الحادي عشر مواصلة بحث توصيات التقرير التي تستدعي إجراءً من الأونكتاد، وينبغي ضمان التنسيق المناسب مع الهيئات الأخرى ذات الصلة، بما فيها الصندوق المشترك للسلع الأساسية، والمنظمات الدولية للسلع الأساسية، والمؤسسات المالية الدولية، والفاو.

١٨- وتحدثت ممثلة **كولومبيا**، فأيدت تأييداً لما جاء في تقرير الشخصيات البارزة. غير أنها لم تشاطر التأييد للتوصية قصيرة الأجل بشأن البن الواردة في الفقرة ٩ من التقرير، والتي تدعو إلى فرض رسم تصدير. فإذا كان المقترح يدعو إلى فرض هذا الرسم على الوسطاء أو التجار النهائيين الذين لديهم هوامش ربح كبيرة، فربما يكون ذلك معقولاً، إلا أنها لا ترى كيف يمكن فرض هذا الرسم على المستهلكين النهائيين، الذين يدفعون أصلاً أسعاراً مرتفعة للغاية، حيث إن من شأن ذلك أن يؤثر على الاستهلاك. كما أنه لا يمكن إرغام المنتجين على دفعه، فمن شأن ذلك أن يزيد حالتهم السيئة في الأصل سوءاً. ودعت إلى النظر في سبل أخرى لزيادة القيمة المضافة لهذا المنتَج. وبيَّنت أن نصيب القهوة المجهزة في مجموع صادرات منتجي البن لم يتجاوز، على وجه الإجمال، ٦,٥ في المائة في أية سنة بعينها منذ عام ١٩٨٠، وأن نصيب البن المحمَّص لم يتجاوز أبداً ٠,٢ في المائة من مجموع صادرات منتجي البن. ومن ثم، تدعو الحاجة إلى اتخاذ تدابير لزيادة فرص وصول كميات أكبر من القهوة المجهزة إلى الأسواق. وبيَّنت أن أسعار البن الكولومبي في عام ٢٠٠٣ هي أدنى منها في عام ١٩٩٠، وأنها تدنت باستمرار منذ بلوغها ذروتها في عام ١٩٩٧. وقد أفضى هذا الانخفاض اللافت في أسعار البن إلى تزايد الفقر في المناطق الريفية، والتحول من زراعة البن إلى زراعة المحاصيل غير المشروعة، وزيادة تهميش منتجي البن.

١٩- وتحدثت ممثلة **الولايات المتحدة الأمريكية**، فقالت إنها تفترض أن ثمة اتفاقاً على أن فرض تعريفات مفرطة على السلع الزراعية، فضلاً عن إعانات الإنتاج والتصدير المتصلة بالمنتجات الزراعية، قد أضرت بالتجارة العالمية. ولهذا السبب، ركّزت الولايات المتحدة في الأشهر التي سبقت اجتماع كانكون على وضع إطار بعيد الأثر لتخفيض التعريفات والإعانات الزراعية، وقدمت في كانكون مقترحاً شاملاً يتناول ما للإعانات من أثر في منتجي

القطن. وأعربت عن أملها في الإسراع في استئناف جولة الدوحة، مما سيتيح أيضاً للولايات المتحدة إحياء الجهود المبذولة في هذه المجالات.

٢٠- وقالت إن مناقشة مسألة تخفيف عبء الديون في سياق التقرير ليست في محلها، حيث إن هذه المسألة تخص البلدان المدينة ودائنيها وليست مسألة يمكن لخبراء السلع الأساسية أن يسهموا كثيراً بشأنها. وبيّنت أن التمويل التعويضي لم ينجح في السابق. وهو ليس تجربة يلزم تكرارها؛ فهو قد يقدم للمنتجين قدراً من النجدة على الأجل القصير، إلا أن من شبه المؤكد أنهم سيُخفقون في نهاية المطاف، وستبدَّد الأموال دون تحقيق استقرار في الأسواق. والأمر ذاته ينطبق عموماً على مخططات تنظيم العرض فيما بين المنتجين وبينهم وبين المستهلكين؛ وفي أي حال، سيكون من الصعب على المنتجين إثبات جدوى هذه الترتيبات، لا سيما في منظمة التجارة العالمية.

٢١- ويشير التقرير بحق إلى "المنافع الكبيرة التي قد يأتي بها تحرير التجارة فيما بين البلدان النامية". وحيث إن بعض أكبر مستهلكي السلع الأساسية في العالم قد باتوا دولاً نامية، فإن فتح أسواق هذه الدول سيعود بمنفعة هائلة على منتجي السلع الأساسية. وقالت إن بناء القدرات التوريدية والمؤسسية في البلدان النامية هو أمر يستحق أيضاً التشديد عليه. ودعت إلى اتخاذ خطوات لمعالجة المؤسسات الضعيفة والأُطُر القانونية والتنظيمية الضعيفة، المَنَغِّصة للمنتجين والتجار. وقد يكون ثمة أيضاً بعض المنفعة من استحداث أدوات لإدارة المخاطر إدارة قائمة على السوق فيما يتعلق ببعض السلع الأساسية. غير أن هذه الأدوات ليست دواءً لكل داء، وهي تتطلب شروطاً مناسبة كي تُستخدَم بكفاءة. وفي الواقع أن ثمة خطوات يمكن للمجتمع الدولي اتخاذها فيما يتعلق بأسواق السلع الأساسية، لكن بعضها مفيد وبعضها غير مفيد، والتحدي يكمن في غربلة الجيد منها عن السيء.

٢٢- وتحدث ممثل **إثيوبيا**، فقال إن البلدان النامية، وخاصة الأفريقية منها، وغالبيتها تعتمد على صادرات السلع الأساسية، قد عانت كثيراً من تدني معدلات التبادل التجاري لهذه السلع. وكان لهذا التدني عواقب مدمرة على الصعيدين الكلي والجزئي. ومما يدعو إلى القلق بوجه خاص أن وطأة الصدمة قد تحمّلها إلى حد كبير جانب واحد، هو البلدان المنتجة. وحالة البن هي الأكثر دلالة في هذا الشأن. وفي الوقت الراهن، لا يحصل المنتجون سوى على ١ في المائة مما يدفعه المستهلك النهائي. أما فقراء المزارعين فهم عاجزون حتى عن تغطية تكاليف إنتاجهم، بينما تجني الشركات العملاقة المنتجة للقهوة أرباحاً ضخمة. كما أن التدني في أسعار البن قد عمل على تفاقم الفقر، وأحدث انعداماً في الأمن الغذائي، وكان له أثر مدمِّر في الرعاية الصحية في كثير من البلدان الأفريقية المنتجة للبن. وتأثرت الهياكل الأساسية الاجتماعية والمادية تأثراً شديداً. وإضافة إلى ذلك، عملت الأزمة على زيادة حدة عبء الديون؛ وقد حال انهيار أسعار البن دون انتفاع البلدان من البرنامج الخاص بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، لعجزها عن استيفاء العتبات المطلوبة، التي حُدِّدت استناداً إلى افتراضات تفاؤلية فيما يتعلق بنمو الصادرات. وبيّن أن التدني في إيرادات التصدير قد تجاوز حد المنافع التي يمكن لأشد البلدان فقراً أن تحصل عليها من برامج تخفيف عبء الديون، كما أن الخسارة في الإيرادات من صادرات البن لم تعاوضها زيادات في الصادرات في قطاعات أخرى. فعلى سبيل المثال، انخفض مجموع حصائل صادرات إثيوبيا انخفاضاً شديداً أثناء السنوات الثلاث الماضية.

٢٣- وعلـــيه، فمن الجوهري تماماً لأي التزام جدي بالتقليل من الفقر أن يتصدى لما يترتب على انهيار أسعار الســـلع الأساسية من نتائج مدمِّرة، وتؤيد إثيوبيا تأييداً تاماً المناشدة الصادرة عن الشخصيات البارزة للتصدي لقضـــيتي البن والقطن بوصفهما من الأولويات العليا. كما تؤيد إثيوبيا تأييداً كاملاً سائر التدابير قصيرة الأجل ومتوسطته وطويلته المعروضة في التقرير والهادفة إلى تثبيت أسعار السلع الأساسية في نهاية المطاف. غير أنه نظراً لشـــدة سوء الحالة الاقتصادية لتجّار البن في إثيوبيا، فلا يمكنه أن يوافق على فكرة فرض ضرائب على مصدِّري البن، على نحو ما يبدو مقترحاً من قِبَل الشخصيات البارزة.

٢٤- وتحدث ممثل **اليابان**، فقال إن ليس بإمكانه تقديم تعليقات جوهرية على التقرير، لتعذُّر انتهاء المشاورات الداخلية في غضون الفترة المتاحة. وأعرب عن أمله في أن تسنح فرص لمناقشة التقرير بصورة مطولة مستقبلاً.

٢٥- وتحدث ممثل **نيجيريا**، فرحب بتوصيات الشخصيات البارزة لكونها مركزة وقابلة للتنفيذ. وقال إن إعادة تنشـــيط قطاع السلع الأساسية هي أمر فائق الأهمية من أجل التقليل من الفقر في البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية ومن أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن إحراز تقدم بشأن زيادة إمكانية الوصول إلى الأســـواق وتخفيض الإعانات عموماً، فضلاً عن اتخاذ إجراءات مبكِّرة في قطاع القطن وفيما يتعلق بسلع أساسية أخرى ذات صلة، هي أيضاً أمور حاسمة الأهمية.

٢٦- وأكـــد أن بناء القدرات المتصلة بالتجارة هو أمر جوهري من أجل تنمية رأس المال البشري في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية كيما يتسنى لهذه البلدان أن تقرر ما يمكن القيام به من إجراءات فعالة فيما يتصل بالعرض وأن تشرع في تنفيذ مخططات إبداعية لتنظيم الأسعار والتصدي للمخاطر. وسيكون من المفيد وضع آلـــيات للتمويل التعويضي، حتى وإن كان ذلك في إطار المخططات القائمة حالياً؛ كما أن من الضروري اتخاذ تدابير لمعالجة العرض المفرط والتشجيع على زيادة أوجه استخدام بديلة. ويجب التصدي لقلة المعلومات والقدرات مـــن حيث استغلال الفرص المتاحة حالياً، كما ينبغي تعزيز قدرة الأونكتاد وغيره من المنظمات ذات الصلة على نشـــر المعلومات. وفيما يتعلق بإنشاء صندوق دولي جديد لتنويع الصادرات، ينبغي النظر في ربط هذا الصندوق بالصندوق المشترك للسلع الأساسية تفادياً للازدواجية. ورحب بالمقترح الداعي إلى إقامة شراكة جديدة في مجال السلع الأساسية، وشدّد على ضرورة أن تعمل جميع الأطراف المعنية معاً على وضع ترتيب تمويل تعويضي مناسب.

٢٧- وتحدث ممثل **المكسيك**، فقال إن تقرير الشخصيات البارزة مفيد للغاية، إلا أنه أبدى قلقاً بشأن المقترح الداعي إلى النظر في فرض رسم على الصادرات للمساعدة على تخفيف وطأة الفقر الناجم عن تدنّي أسعار البن. وفي هذا الصدد، وعملاً بالاتفاق الدولي للبن لعام ٢٠٠١ وتوصيات المؤتمر الدولي المعني بالبن، أُقِرّت خطة عمل للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٦ بهدف تحسين نوعية البن، والتنويع، وإزالة الحواجز أمام تجارة البن. وبيّن أن هذا البرنامج، الـــذي يشـــترك في رعايـــته المكسيك وبلدان أمريكية لاتينية أخرى، لا سيما السلفادور وغواتيمالا وكولومبيا ونيكاراغوا وهندوراس، ما برح قائماً منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وبيّن أن ما يعانيه زهاء ٢٥ مليون من منتجي البن من فقر يمكن تخفيف وطأته بوضع هذه الخطة موضع التنفيذ، لا بفرض رسوم جديدة، وهو أمر عديم الصواب.

٢٨- وتحدث ممثل **أنغولا**، فقال إن تقرير الشخصيات البارزة جدير بإيلائه قدراً كبيراً من الاهتمام. وهنأ الأونكتاد على ما يقوم به من عمل في مجال السلع الأساسية، وخاصة منها المنتجات ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة لأنغولا، كالمرَكَّبات الهيدروكربونية. وذكر أن أنغولا استضافت المؤتمر السابع المعني بتجارة وتمويل النفط والغاز في أفريقيا في أيار/مايو ٢٠٠٣. وبيَّن أنه، مع إقرار السلم في أنغولا، بات الدافع الرئيسي للبلد هو استغلال موارده النفطية في سبيل تخفيف وطأة الفقر. والأولوية في هذا المضمار هي إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بالإبقاء على القيمة المضافة لصناعة النفط في البلد كيما يصبح هذا القطاع هو المحرك الرئيسي للنمو. وقال إن أنغولا ستستعين بتجربة الأونكتاد في هذا المجال، وشجع الشركاء الإنمائيين على توفير مزيد من الموارد كيما يتسنى توسيع نطاق جهود الأونكتاد.

٢٩- وتحدث ممثل **كوبا**، فأوصى المجلس باعتماد تقرير الشخصيات البارزة وتقديمه إلى الجمعية العامة لمواصلة تحليله والمصادقة عليه. وقال إن ثمة حاجة ماسة لإلغاء السياسات الحمائية، وخاصةً لمواصلة تخفيض التعريفات وحدودها القصوى والإعانات، وغيرها من الحواجز التعريفية، فضلاً عن التقليل من تعقيد قواعد المنشأ واللوائح الناظمة للصحة النباتية وغيرها من اللوائح. كما أن ثمة حاجة ماسة إلى تخفيف عبء الديون، حيث إن خدمة الديون في كثير من البلدان النامية تموَّل من الإيرادات من صادرات السلع الأساسية، وإن الأسعار قد بلغت الآن أدنى مستوياتها من أي وقت مضى. ولا بد من زيادة إمكانية الأخذ بالتمويل التعويضي، وتيسير إمكانية الحصول عليه، ولا بد من إقامته على أساس آليات سابقة، لا لاحقة. وقال إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو أيضاً أمر هام، بما في ذلك تعزيز الترتيبات التفضيلية فيما بين البلدان النامية.

٣٠- وبيّن أن للأونكتاد دوراً حاسماً يؤديه فيما يتعلق بالسلع الأساسية ذات الأهمية بالنسبة للبلدان النامية، لا سيما السكر والبن والقطن، وينبغي لقطاع السلع الأساسية أن ينال قسطه من البحث في حصيلة الأونكتاد الحادي عشر. وفي هذا الصدد، يلزم رصد مزيد من الموارد لتمويل ما يقوم به الأونكتاد من عمل في مجال السلع الأساسية. وينبغي للجمعية العامة أن تعمل على توزيع تقرير الشخصيات البارزة إلى منظمات دولية أخرى.

٣١- وتحدث ممثل **أوغندا**، فقال إن تقرير الشخصيات البارزة عن السلع الأساسية يمثل توافقاً في الآراء بشأن هذه السلع. وبيّن أن النجاح في المفاوضات في منظمة التجارة العالمية، وخاصة إجراء تخفيضات كبيرة في الاعانات المقدمة للمنتجين في الاقتصادات المتقدمة، هو أمر ذو أهمية أساسية. ومشكلة القطن هي مشكلة حاسمة، ولا بد من اعتبار المصاعب التي وُضعت أمام المنتجين في أفريقيا قضية اقتصادية وأخلاقية على السواء. ولا بد من تقديم تعويض لهم. وتؤيد أوغندا فكرة إنشاء صندوق دولي لتنويع الصادرات، إلا أنه ينبغي رؤية هذا الصندوق في سياق المؤسسات المالية القائمة حالياً، كالصندوق المشترك للسلع الأساسية. وأكد أهمية الخروج بحصيلة بناءة من المفاوضات في الجمعية العامة.

٣٢- وتحدث ممثل **كندا**، فأبدى الأمل في أن تتناول الجمعية العامة تقرير الشخصيات البارزة بالبحث الجدي. وقال إن تشديد التقرير على الإسراع في استئناف مفاوضات التجارة العالمية هو أمر جدير بالثناء. وعلى وجه العموم، وفيما يتعلق بالتوصيات، فإن توخي قدر أكبر من الانضباط في تنفيذ ما وُضع أصلاً هو أكثر أهمية من

استحداث آليات جديدة. ودعا إلى تجنب فرض قيود وضرائب ورسوم على الصادرات. وأكد أهمية ومنفعة إيجاد أسواق تتصف بحسن الأداء وأدوات تقوم على الأسواق. وقال إن التمويل التعويضي لا يحل المشاكل، وإن التمويل القَبلي قد يخفي وراءه إشارات سوقية معينة. وبيّن أن بناء القدرات هو أمر مطلوب، ودعا إلى تحديد الاحتياجات في هذا الشأن في سياق ورقات استراتيجية الحد من الفقر. وذكر أن تبادل الخبرات فيما بين البلدان النامية، فضلاً عن التجارة فيما بين بلدان الجنوب، قد يساعدا في الجهود الإنمائية، وينبغي تيسير ذلك. وبدلاً من التنويع بإنتاج سلع أساسية أخرى، فإن تحسين القدرات التكنولوجية وأساليب الإنتاج و"الانكباب على التنويع" قد تكون جوانب هامة للمضي قدماً في هذا الاتجاه

٣٣- وتحدث ممثل **جنوب أفريقيا**، فنوه بأن قضايا السلع الأساسية قد طغت على مناقشات المجلس في عام ٢٠٠٣. وبيّن أن المداولات التي جرت بشأن تقرير الشخصيات البارزة، والتي قدمت مجموعة واحدة من الإجراءات، وخاصة فيما يتعلق بقطاع البن، تمثل أوجَ هذه المناقشات. وأبدى قلقاً بشأن ما اتخذته بعض الوفود من موقف رافض إزاء المقترحات الواردة في التقرير، وخاصة ما يتعلق منها بتدابير تخفيف عبء الديون والتمويل التعويضي، وكلاهما إجراءان يراد بهما التخفيف مما يُحدثه هبوط أسعار السلع الأساسية من أثر. وقد آن الأوان لاتخاذ إجراءات محددة لصالح الشرائح الفقيرة من المجتمع. واختتم بيانه قائلاً إن نظام الأفضليات المعمم يعاني مشاكل هامة يلزم حلها.

٣٤- وتحدث ممثل **بربادوس**، فرحب بالتقرير وأعرب عن الأمل في أن يتاح تمويل مناسب من أجل تطوير العمل بشأن السلع الأساسية في المنظمات الدولية، لا سيما الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، ومن أجل وضع الإجراءات المقترحة في التقرير موضع التنفيذ. وأكد أن هذه الإجراءات هي ذات أهمية حاسمة بالنسبة لكثير من البلدان المعتمدة على السلع الأساسية، بما فيها بلدان منطقة البحر الكاريبي.

٣٥- وتحدث **نائب الأمين العام للأونكتاد**، فأشار إلى أن اجتماع الشخصيات البارزة قد عقد استجابة لقرار صادر عن الجمعية العامة، وأنه، على النحو المطلوب في ذلك القرار، سيحال التقرير بكامله وبنصه الذي صاغته الشخصيات البارزة إلى الجمعية العامة لتنظر فيه في دورتها الجارية. كما سيُعرض على الجمعية العامة موجز للمناقشات التي دارت في المجلس. وفيما يتعلق بالمقترح الداعي إلى فرض رسم على الصادرات، بيّن أنه كان قد طُلب إلى الشخصيات البارزة تقديم توضيح في هذا الشأن، وأنها بيّنت أن القصد من التوصية هو فرض رسم على شهادات المنشأ، يدفعه المستوردون.

ثالثاً – المسائل الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل

ألف – افتتاح الدورة

١- افتتح الدورة الخمسين لمجلس التجارة والتنمية في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ السيد ديمتر تسانتشيف (بلغاريا)، رئيس المجلس المنتهية مدة رئاسته.

باء – انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١(أ) من جدول الأعمال)

٢- انتخب المجلس بالتزكية، في جلسته العامة ٩٤٤ (الافتتاحية)، التي عُقدت في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، السيد شا زوكانغ (الصين) رئيساً للمجلس في دورته الخمسين.

٣- كما فرغ المجلس، في جلسته العامة الافتتاحية، من انتخاب أعضاء المكتب للعمل في مكتب المجلس في دورته الخمسين، حيث انتخب ١٠ نواب للرئيس ومقرراً. وبذلك أصبحت عضوية المجلس المنتخب على النحو التالي:

الرئيس:	السيد شا زوكانغ	(الصين)
نواب الرئيس:	السيد ميشيل آدم	(بلجيكا)
	السيد يوري أفانسييف	(الاتحاد الروسي)
	السيد تشيتساكا تشيبازيوا	(زمبابوي)
	السيد جَسْمان قصري	(إندونيسيا)
	السيدة مليسا كيهو	(الولايات المتحدة الأمريكية)
	السيد محمد ولد محمد الأمين	(موريتانيا)
	السيد لستر ميخيا سوليس	(نيكاراغوا)
	السيد إيفان مورا غودوي	(كوبا)
	السيد ميتسونوري نانبا	(اليابان)
	السيد ديمتر تسانتشيف	(بلغاريا)
المقرر:	السيد فرانسوا ليجير	(فرنسا)

٤- ووفقاً لما درجت عليه العادة، وافق المجلس على أن يشارك المنسقون الإقليميون والصين، وكذلك رئيسا لجنتي الدورة، مشاركة كاملة في أعمال المكتب.

جيم – إقرار جدول أعمال الدورة وتنظيم عملها

(البند ١(ب) من جدول الأعمال)

٥- أقر المجلس في جلسته الافتتاحية جدول الأعمال المؤقت للدورة الوارد في الوثيقة TD/B/50/1. (للاطلاع على جدول الأعمال بالصيغة التي اعتُمد بها، انظر المرفق ... أدناه).

٦- وفي الجلسة ذاتها، أنشأ المجلس لجنتين للدورة تتوليان النظر في البنود المدرجة في جدول أعماله وتقديم تقارير عنها، وذلك على النحو التالي:

اللجنة الأولى للدورة المعنية بالبند ٣: استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً:

(أ) تنفيذ الأنشطة المضطلع بها على نطاق الأونكتاد لصالح أقل البلدان نمواً؛ (ب)الأثر المتوقع من آخر المبادرات لصالح أقل البلدان نمواً في مجال دخول الأسواق دخولاً تفضيلياً.

اللجنة الثانية للدورة المعنية بالبند ٤: التنمية الاقتصادية في أفريقيا: قضايا أداء أفريقيا التجاري.

٧- وانتُخب عضوا المكتب التاليان للعمل في مكتب اللجنة الأولى للدورة:

الرئيس: السيد مارك ياكوميني (فرنسا)

نائب الرئيس والمقرر: السيدة باتريك كرابي (جنوب أفريقيا)

٨- وانتُخب عضوا المكتب التاليان للعمل في مكتب اللجنة الثانية للدورة:

الرئيس: السيد محمد ولد محمد الأمين (موريتانيا)

نائب الرئيس والمقرر: السيد شتاينَر ليندبرغ (النرويج)

دال – اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

(البند ١(ج) من جدول الأعمال)

٩- اعتمد المجلس، في جلسته العامة ٩٥٢ المعقودة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، تقرير المكتب عن وثائق تفويض الممثلين الذين حضروا الدورة الخمسين (TD/B/50/13)؛ وباعتماده ذلك التقرير، يكون قد قبل وثائق تفويضهم.

هاء – جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والخمسين للمجلس

(البند ١(د) من جدول الأعمال)

١٠- وفي الجلسة ذاتها، طلب المجلس إلى أمانة الأونكتاد أن تضع مشروع جدول أعمال مؤقت للدورة الحادية والخمسين للمجلس في ضوء حصيلة الأونكتاد الحادي عشر وأن تقدمه إلى الاجتماعات الاستشارية التي سيعقدها الرئيس عقب المؤتمر.

واو – تعيين الأعضاء لعام ٢٠٠٤ في الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك

١١- قام المجلس، في جلسته العامة ٩٥١ المعقودة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، بتعين أعضاء الهيئة الاستشارية للفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وذلك على النحو التالي: السيد شا زوكانغ (رئيس المجلس)؛ السيد يوري أفاناسييف (الاتحاد الروسي)؛ السيد سيرغَي أَلَينيك (بيلاروس)؛ السيدة نائلة جبر (مصر)؛ السيد جايناراين ميتو (موريشيوس)؛ السيد باتريك كرابّي (جنوب أفريقيا)؛ السيدة كلمنسيا فوريرو أوكرُس (كولومبيا)؛ السيد كارلُس بيرس دل كاستيجو (أوروغواي)؛ السيد روميل أدامس (بنما)؛ السيد أحمد م. مسعود الريَمي (عمان)؛ السيد شوكت عمر (باكستان)؛ السيدة باربَرة ريتبروك (هولندا)؛ السيد شتاينر ليندربرغ (النرويج)؛ السيد فرانسوا ليجيه (فرنسا)؛ السيدة جياتّا يآمسن (فنلندا).

زاي – إدراج منظمات وطنية غير حكومية في السجل تمشياً مع مقرر المجلس ٤٣(د-٧)

١٢- أحيط المجلس علماً، في جلسته العامة ٩٥٢ المعقودة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أن الأمين العام للأونكتاد، بعد مشاورات مع الصين، قد قرر إدراج الجمعية الصينية لترويج برنامج غوانجاي في سجل المنظمات الوطنية غير الحكومية.

حاء – استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

١٣- وافق المجلس، في جلسته العامة ٩٥٢ المعقودة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، على الجدول الزمني للاجتماعات للفترة المتبقية من عام ٢٠٠٣ والنصف الأول من عام ٢٠٠٤، وعلى جدول زمني إرشادي للنصف الثاني من عام ٢٠٠٤ (TD/B/50/L.2).

طاء – عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية لعام ٢٠٠٤

١٤- وافق المجلس، في جلسته العامة ٩٥٢ المعقودة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، على عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠٠٤، وذلك على النحو التالي: الاتحاد الروسي؛ إسبانيا؛ إيطاليا؛ باكستان؛ بنن؛ بولندا؛ بيلاروس؛ زامبيا؛ السنغال؛ سويسرا؛ الصين؛ عمان؛ فنزويلا؛ كوبا؛ المكسيك؛ المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية؛ الهند؛ الولايات المتحدة الأمريكية؛ اليابان.

ياء – الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

(البند ١٠(و) من جدول الأعمال)

١٥- وفي الجلسة ذاتها، أحيط المجلس علماً بأن ليس ثمة آثار مالية ناجمة عن أعمال دورته الخمسين.

كاف – اعتماد التقرير

(البند ١٢ من جدول الأعمال)

١٦- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ٩٥٢ المعقودة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، بتقريري اللجنة الأولى للدورة (TD/B/50/SC.1/L.1) واللجنة الثانية للدورة (TD/B/50/SC.2/L.1 وAdd.1)، وقرر إدراجهما في التقرير الختامي للمجلس في دورته الخمسين.

١٧- وفي الجلسة ذاتها، اعتمد المجلس مشروع التقرير عن دورته الخمسين (TD/B/50/L.5 وAdd.1-6)، رهناً بما ترغب الوفود في إدخاله من تعديلات على موجزات بياناتها. كما أذن المجلس للمقرر أن يُكْمِل التقرير الختامي حسب الاقتضاء، وأن يقوم، بتفويض من الرئيس، بإعداد تقرير مجلس التجارة والتنمية إلى الجمعية العامة.

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة الخمسين لمجلس التجارة والتنمية

١- المسائل الإجرائية:

(أ) انتخاب أعضاء المكتب؛

(ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة؛

(ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض؛

(د) جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والخمسين للمجلس.

٢- الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإنمائي: تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي والتغير الهيكلي

٣- استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا:

(أ) تنفيذ الأنشطة المضطلع بها على نطاق الأونكتاد لصالح أقل البلدان نموا؛

(ب) الأثر المتوقع من آخر المبادرات المتخذة لصالح أقل البلدان نموا في مجال دخول الأسواق دخولا تفضيليا

٤- التنمية الاقتصادية في أفريقيا: قضايا أداء أفريقيا التجاري

٥- استعراض التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد الدوحة، والتي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية

٦- أنشطة التعاون التقني:

(أ) استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد (تقرير الفرقة العاملة عن دورتها الحادية والأربعين)

(ب) النظر في تقارير أخرى متصلة بالموضوع: تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

٧- العملية التحضيرية للدورة الحادية عشرة للمؤتمر:

(أ) إنشاء اللجنة التحضيرية

(ب) إقرار جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر

٨- مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:

- التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي السادس والثلاثون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

٩- متابعة المقررات التي اتخذها المجلس

١٠- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:

(أ) التقرير المقدم من رئيس الهيئة الاستشارية، المنشأة بموجب الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة لدورات تدريبية في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وأثر هذه الدورات؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠٠٤

(ب) تعيين الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس

(ج) تعيين المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس

(د) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

(هـ) عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠٠٤

(و) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

١١- مسائل أخرى

١٢- اعتماد التقرير.

المرفق الثاني

جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

١- افتتاح المؤتمر

٢- انتخاب الرئيس

٣- إنشاء لجنة للدورة

٤- انتخاب نواب الرئيس والمقرر

٥- وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر:

(أ) تعيين لجنة وثائق التفويض

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض

٦- إقرار جدول الأعمال

٧- المناقشة العامة

٨- تعزيز التماسك بين استراتيجيات التنمية الوطنية والعمليات الاقتصادية العالمية في اتجاه تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين، وبخاصة للبلدان النامية:

(أ) استراتيجيات التنمية في اقتصاد عالمي سائر على طريق العولمة؛

(ب) بناء الطاقة الإنتاجية والقدرة التنافسية الدولية؛

(ج) ضمان تحقيق مكاسب إنمائية من النظام المالي التجاري الدولي والمفاوضات التجارية الدولية؛

(د) الشراكة من أجل التنمية

٩- مسائل أخرى:

(أ) قيام المؤتمر باستعراض دوري لقوائم الدول المدرجة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥(د-١٩)

(ب) تقرير مجلس التجارة والتنمية إلى المؤتمر

(ج) الآثار المالية المترتبة على إجراءات المؤتمر

١٠- اعتماد تقرير المؤتمر إلى الجمعية العامة.